شرح الجامي

على

الكافية

الذي هو الفوائد الضيائية

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه أما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لأنه رحمه الجامع للتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من محصلي الفضل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بأن يجعل جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر بمثل ما صدرت بها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه ثم بدأ بتعريف الكلمة والكلام لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن أحوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءا من أفراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة وهي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض آثارهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلمة وتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب والعمل

فان قيل ... جمع ... في الصحيح ... تحقيق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة فلا بد ان نحقق فنقول اسم الجمع ...

فاذا قلت جاء الزيدون ... قلت جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع ... وشرط انضمام بعضها الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من ... كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالماء والعسل والثاني ما وضع للحقيقة لكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر ان الحق انه اسم جنس ... من انه اسم جنس جمعي ... فالاولى ان يقول ... اسماء الاجناس ... معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين ...

الصالح وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب ... بعض الكلم

واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة و

الواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد

الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت

التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى

الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا

كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي

في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما

عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ

فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض

الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه فهي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا

القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات

والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال لفظ ولم يقل

لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ

اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه

الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق

مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم

ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل

اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد لمعنى المعنى

ما يقصد بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول

او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى

كلام يحتمل الصدق والكذب في افراده الفاظ كزيد قائم
وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم مستثنى
وشتما للفظ السابق والتقدير ليس هاهنا لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر مرادا به الجمهور
بل افراده الفاظ الذي يا عتبر عليه في حقيقة العبارة
وان كان الاول اقرب لفظا فافهم في هذا المقام فانه

بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد
وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هاهنا
لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال القصائد ان جعلت الفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان
كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هاهنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى وفي معناه حال مما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه توقف فانه
انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ وفي
معناه حال مما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا يذهب عليك ان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
الحق بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه
حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول له بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه الا ان
المعنى المفرد مع ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب
بالعكس والدلالة وعدمها فرعان لها والاحتمال المذكور

وبقيد الفرد كان لفظة الغالبة للمفرد وبقيد الافراد لاخراج المركبات سواء
كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل قائم وبعضهم
واما انها ما يدل جزؤه اللفظية على جزء المعنى لكنه يشملها شدة الامتزاج لفظ وحد
واعرب باعراب واحد بعينه مثل عبد الله علما فلا اخلاء عنه معا انه معرب باعرابين
لا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع مثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويدخل مثل الرجل
فانه يعده بعضهم مما يشمله شدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاحترز بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر ومتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيستغنى بذكر الوضع
لا احتياج الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لجواز
ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان
تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبذكر الدلالة لا يستغنى عن ذكر الوضع
كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان
يصح فيها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها
ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بحث
حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما محتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
هو الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم منها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم منها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما
يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد
علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم الحد لكل واحد منها معرف جامع
لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد
علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما
يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد ويفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه منهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح
في ان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح تصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة
اخبارا او وصفا او حالا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يأباه اي

لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به في بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم اسم
فعل فعل حرف حرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل
وحرف وقد تبين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل و
الحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في حد
نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبار
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها
كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء

بنفسها لاحتاجت في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو

المراد بقوله ان للاسم والفعل معنا كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه والا لاحتاج

الفعل من حيث هو مثاله كلفظ السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حاليهما

كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان

يعقل الا بذكر متعلقه مخصوصة ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة الى الكلمة متعلقه

والحاصل ان لفظ الابتدا موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته

المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك

المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح

ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان

يحكم عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا لكون آلة لملاحظة

احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا

علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى

في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد

هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل

ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على

طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى

لتنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو

ارجاع الضمير الى المعنى لتحقيقهما بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا

رجح المصنف هنا رجوعه الى المعنى وما سبق من التحقيق ظهر انه لا ينتقض حد الاسم

جمعا والاحد لكون منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام

تعلقها الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها لكنها لم يعقل متعلقاتها الا تبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكن جرت
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها التوصل
الى ذكرها الغير هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي في دلالتها على معانيها الافرادية
في حد نفسها لا في غيرها فدخلت في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالاً على معنى في
نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع احد الازمنة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن في
مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى في نفسه
الاول ليخرج الحرف وبهذا الاسم بالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحاً نحو رويد فانه قد يستعمل مصدراً ايضاً او غير صريح نحو
هيهات فانه وان لم يستعمل مصدراً الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي
كانت في الاصل اصواتاً نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك وعليك
فيدل على ما فيها من الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لانها بحسب اصل الوضع وخرج
عنه المضارع ايضاً فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين
من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضاً في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليزداد معرفته
به فقال ومن خواصه جمعها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره
هنا بعضها والخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة

لجميع افراده او ما هو خاصته كالكاتب بالقوة للانسان او شاملة كالكاتب بالفعل
له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فعنده صيغة التعريف ال كهل في الحرفية الا انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالمعرف
وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
دخول حرف الجر لفظا او تقديرا انما يختص بالاسم لان اقتضاءه معنى الفعل الى الاسم ينبغي
ان يصل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او بما يعمه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب
اقسامه مع تعريفها وبيان اختصاصه على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول والمعطوف
بالاخر كلاهما مستقلان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا النحو بالاسم لان الفعل يمتنع ان يكون ابدا مسندا اليه فقط فلو

جعل مسند البسملة خلاف وضعه وسهل الاضافة لكون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر المفكر لفظا وجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف بالاضافة يكون الشيء مضافا لا ان الفعل الجملة
فلا يمنع ان يضاف اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم فتقديرها هذا بتأويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختصة بالاسم انما
قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان زيدا
مضاف اليه بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا
فهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب و
المركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء
في قولك قام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة
المعدودة نحو الف با تا ونحو زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا
تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام
والحروف فبهذا القيد خرج هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في باب اسماء
الاشارة اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب مطلقا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من

كلام الامام الهمام عبد القاهر في عبارة المصنف مع وجود الصلاحية مصحوبة فقال
الامر بالفعل ولهذا اخذ التركيب بعضهم واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا
فلم يعتبره احد فلذلك يقال انه معرب كالكلمة في معرفته وانما على الضم على المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من تتبع لغة العرب لم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان الغالب ان احكامها كذلك مستعمل عن النحو فلا بد له
معتد بها في معرفة اسقاط الخطابهم فالمقصود من معرفة معربه ان يعرف ان ما
يختلف آخره في كلامهم بحسب العوامل يجعل آخره مختلفا في [illegible] منقول عنهم
مما يختلف آخره فلو كان معرفة المعتمد مختصا بما يختلف [illegible] الاختلاف
بوجوب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يجب فلعله قبل لم تقدم
النحو عليه فيجب ان يعرفا ولا يمكن الجمهور ويحصل بها فوائد معرفة
جملة احكامه كما يقصد الصد وحكمها من جملة احكام المعرب فاثاره المرتبة عليه من
حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة
بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما عمل البعض
الآخر وانما خصت الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بما نحو قولنا ان زيدا ضرب
والضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف
والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا ايضا على المعنى
اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا

ذا من حيث هو معرب انما قيد به وحيثية فاخراج المبني فانه ايضا مما يختلف آخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب اجاب بحمل الانه على ان المعرب يختلف آخره
تقديرا اى بقدر ما لا اعراب مع حرف الآخر ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر مع حرفه الآخر اذا لا نوع من
الاعراب فيحل وهو مناسبة للمبني لا في آخره نحو هولاء ورس وقد يكون المانع ايضا في آخره كما يكون في محله منحو هذا فهذا يقال في نحو هولاء انه في محل رفع انه في موضع
الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جانبي الغنى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتىٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او
حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في
التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان
قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هنا انما
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما به حركة او حرف اختلف آخره اى آخر
المعرب من حيث هو معرب بها اى بتلك الحركة والحرف وحينئذ يراد بما
الموصولة الحركة والحرف لا نوع العامل والمقتضي ولو انطبقت على عمومها خرجا
بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب كالعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لا يعرب على اختيار المصنف
لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما
قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على ان
اختلاف وضع الاعراب وضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكان اراد هذا المعنى
حيث قال لكن هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بما خارج لكن
المصنف يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه

قوله واختلاف وضع الاعراب لبيان ما عدم جريان الاعراب
في الافعال والحروف فان المعاني التي فيها لا تعتور عليها كلمة
بل هي معنى من معانيها الصيغة ولفظا بانفراده كما في المفرد فان
مستفعل سوا الفتح فيه بالاشتراك فيهما وكذا الحروف فان الابتداء
من والظرفية لمعانى في والاستعلاء على ... المعاني بعضها من بعض
هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يرد في اسم واحد معان مختلفة

متعلق بقوله اختلف آخره لبيان الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على سبقه اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان
تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب الاختلاف تلك
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المعنى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها
ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من عربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او
حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي
علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت
او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
لم تحتج الى الحاق التاء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي

الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير فلم
يبق للمضاف اليه علامة غير الجر فجعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم
[illegible] يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المتعورة على المعرب المقتضية للاعراب
فنحو جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي
رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف وهو الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف نحو زيد وكذا
الجمع المكسر المنصرف وهو الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال [illegible] في الاعراب [illegible] من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلاثة والاعراب فيهما بالحركات
الثلاث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالضمة رفعا اي في حال الرفع والفتحة نصبا
اي حال النصب والكسرة جرا اي حال الجر نصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني زيد
ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره نحو
هن مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا اضافة الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر يستهجن ذكره كالعورة

والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة معتوصا والتي
يعول وهو اجوف واوي لامهما اذا صلتموه وذو مالي وهو لفيف مقرون بالواو عينه
الاصلية ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس اعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يذكر هذا الشرط بالمثال ايضا لئلا
يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختا
الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعرابا
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حروف صالحة للاعراب في اواخرها حين الاعراب سيما عند حذف
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع منها من العرب عادة في
المحذوف عند الاعراب المثنى ومما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافا حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل

قوله والواو ... الواو
بعد ضمة ... وكذلك ... واجاب بعضهم بان الواو في
معرض التغيير فلم يعتد به وآخرون بان الواو لما قام
مقام الفتحة صارت كانها فتحة
جواب ... مجموع
... جميع المذكرات لان
يكون مفرده مذكرا وكان
ليس كذلك فان بعض الجمع ليس ...
شهور الارضين وسنين لان مفردهما مؤنث لا مذكر
فارض وحاصل الجواب ان ... المذكر في الاصطلاح ان يجمع
بالواو والنون والياء والنون اعم من ان يكون مفرده
مؤنثا او مذكرا

رد على جانب لفظها الذي هو الاصل اعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرا
لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين وان اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع رد على جانب معناها الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها
نصبا وجرا كما سبق جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو جمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وجمع بالواو والنون في
ما الحق به وهو ما جمع ولا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبعون
ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا صح اطلاق
عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على تسعة لانها ثلاثة
مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ دالة على معنى معينة
ولا تغير في الجموع اعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حروف
تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما
ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان ولان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل الاعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاث لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير

المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع ولانه الضمير المرفوع في الجمع في الفعل نحو يضربون ويضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير اليهما بقسمه فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فاما ما ذهب اليه بعض من ان اعرابه في حالة الجر لفظي فغير صحيح مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال لا يختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب

لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حال الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما
قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حال الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة بحالها وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث في مثل
جاءني ابو القوم ورأيت اخا القوم ومررت بابي القوم فانها اسقط حرف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما
ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
ومعرفته بعرف المنصرف على قياس الاعراب بالتبيين واللفظ عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واجتماع شرائطهما من تسع يجيئ ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهي العلل التي مجموعها في هذين البيتين من التسعة الامور لا كل واحد
منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التي بكل واحد من هذه الامور وتلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة
عطف هاتين العلتين بالواو والبواقي بثم لضرورة المحافظة على الوزن [illegible]

من قبلها الف مزيدتين فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال ذا المعنى ويمنع الصرف النون حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم احدهما على الآخر في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في تحقيقه اثنان
منها لا واحدة والقول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها اختلافا
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها
تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
طلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراده زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة
اشارة الى التعميم في التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما
افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو

الجر والتنوين الذي هو علامة للتمكن وانما قلنا الكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان كل شيء نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا على وزنه
الاصلي ويجوز ان لا يمتنع سواء كان صرفه ردا او غيره صرفه اي جعله في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند
المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو
الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع
الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن
السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه
لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رحيم من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية
فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف

غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لأن رعاية التناسب بين الكلمات
أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة مثل سلاسلاً وأغلالاً حيث صرف
سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه أعني أغلالاً فقرئ سلاسلاً وأغلالاً لا امثال
الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي يلي المنصرف للتناسب
وما يقوم مقامهما أي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من علل
التسع علتان مكررتان فإن كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما
أحدهما الجمع البالغ إلى صيغة منتهى الجموع فإنه قد تكرر فيه معنى الجمعية
حقيقة كأكالب وأناعيم أو حكماً كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث اللازم المطلق أي بعض
أقسامه وهو ألفا التأنيث المقصورة والممدودة أي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لأنهما لازمتان للكلمة وضعاً لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في حبلى حبل وفي حمراء
حمر فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكرراً واحترز بالتاء فإنها
ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلاً لم يقو قوة اللزوم الوضعي والعدل
مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم معدولاً خروجه أي خروج الاسم أي كونه
مخرجاً عن صيغته الأصلية أي عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون
ذلك الاسم عليها ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم من حيث المشتقات كلها وأن المتبادر من خروجه
عن صيغته الأصلية أن يكون المادة باقية والتغيير إنما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل يد فإن
المادة ليست باقية فيها وإن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة

اخرى اي مغايرة للاولى وفيه بعد اذ يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد يجوز بعضهم تعريفها التي هي اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه
عن بعض ما عداه ويمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فيحصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه ثم لا حاجة في
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب مثل تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما
وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر ولا غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير
منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير
منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل عليه غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
ومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل
عليه الا منع الصرف فعلى هذا اقول تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق دل

عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على عدلهما انه ثبت معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الكلام
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بالاتفاق وفي ما وراءهما الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها والشيخ منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما للعدل
والوصف لان لو صفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صار بالاصلية
ثلاث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم
التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم انه
معدول عما ذكر معه من لانه من احد من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد فانهم
في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة ان
تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا عدل عن احدهما
عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو
اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فالشذوذ في هذه الجمعية لا في علة الاسم

الحرج لبلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق
بين الشاذ والمعدول تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل تقديرا توقيا لحفظ العلتين
على وجودها في اسم ولم يكن فيهما دليل على وجود غير منع الصرف فقدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بباب
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار ووبار فانها مبنية في غيرها الا انسبا العلمية والتانيث والبنا لا يحتاج
البنا فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها هو
للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا قال ذكر باب قطام هو هنا الشارح في
بحث لان الكلام فيما تقتضيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني
تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البنا وحمل ما عداها الوصف وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ مع بعض صفاتها التي هي نسبة
الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد بلا وصفية فيه بحسب الوضع فقد تعرضه الوصفية

كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا
الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصف
عرض له في الاستعمال لا اصالة بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو
الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط
الوصف في سببيته منع ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببيته منع الصرف الغلبة اي غلبة
الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك اي للمذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع وصف ثم لم يخرج استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع
اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر له
لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تستعمل فيها

المبالغ الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف والتانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لاشتراط شرطه في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث لتصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير فيتقيد
الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي
المعنوي شرط لجوازه ولابد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة
الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب وتحرك الوسط او
من جملة الثلاثة مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير
التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة
التي يثبتها ان تعارض ثقل احد السببين فلزم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا
العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوي على احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب علما لمرئة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في
سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الحقيقي [illegible]

منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شي
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وفي عقرب وهو مؤنث معنوي بما في
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية
المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر لم تظهر التاء الفقد كما هي
قاعدة التصغير فيقال عقيرب بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطا بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في
حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شيئان شرطها الاول
ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد قراء
القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فلو كان علما في العجمية جعل
شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة

وذكر نوح منصرف في الاكثر قال ابن الحاجب اكثر النحويين يجيزون
فيها اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وهود والاجهور دون في نوح ولوط الا الاقل
والاكثر ... لا اعتداد بتحرك الاوسط ... وهو الصحيح
اتفاقا ولقائل ... الاستاذ ... قال نيت ... بالتقيد ...
... الاوسط ... قد تظهر في بعض التصرفات ...
لان التانيث له معنى ثابت في الاصل ولعلامته مقدرة تعرض في بعض التصرفات ...
التصغير بخلاف العجمة فانه لا يمنع ابدا ... من ...

فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمّي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها اثنان احد الامرين تحرك الوسط او الزيادة على الثلاثة اي
ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى
الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف
لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز
اعتباره مع سكون الوسط ... فان قلت قد اعتبرتم العجمة في ماه وجور
مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سبب آخر من التانيث ولم سكون احدهما الوسط ولا يلزم من
اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها سببا بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابرهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابرهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه في التسمية مما يقال
من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه
مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور

مرتين بكسرها فانتهى بكسرها المعتبر للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يعتبر
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بكون صيغته مصونة عن قبول التغيير
فقوله بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ
اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين وفرزان بكسر الفاء فعلم مما سواه ان منتهى
الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون
بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف وسطها ساكن واما فرازنة
وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف فيه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان

منه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا
لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان
او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا
يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال انه
قد نقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع تحقيقا لجعل الجمع اعم من ان
يكون في الحال او في الاصل تحقيقا نقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنع
منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت وقد تفرع التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم و
مصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم
جمعت سروالة على سراويل واذا صرفت سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى

التقضي عنه ونحو جوارٍ اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى
والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاضٍ اي حكمه حكم قاضٍ في الصورة
في حذف الياء منه وادخال التنوين عليه فتقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما
تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فمتى الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل ثم الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذا قيل وقال بعضهم
انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المذكور فعلى هذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس في حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار
جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة

اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب هو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم ونحوه على
شرطه العلمية لما من من الزوال فحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا
يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر
في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها
التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول
وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما
بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر انها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية وبعضها الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف
شبهتا بهما لانهما من حروف الزوائد وتمتنعان مضارعتين
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما
لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين معا في بنية الكلمة زيد عليه واما لمشابهتهما الالف
التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعتبر فيما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني

صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم
والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء
فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث
على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على
حالها ومن ثمة اى ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن انه منصرف او غير
منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا
يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا
سكرانة وندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف
بل شرطه فيه احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل عن هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بقم للماء وعثر لموضع
وخضم لرجل فعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معرب فهو

العلم وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا
يقدح في ذلك الاختصاص وبمثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل لكن يذهب الى منع صرفه الاخفش النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون فيه اوله اي اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة
حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في
اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن عنه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياسا باعتبار الوضع ايضا يمتنع من الصرف لاجله ليرد عليه ربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية
الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير فما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية سبب اخر واحترز بذلك عما يجامع
العدل التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير
فيه للعلمية اذا نكر بان اول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين ان الظاهر حينئذ من اسباب منع الصرف بل من
وشرائطها فيما سبق من انها لا تجامع مؤثرة الا معها الا السببان اللذان هما العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف

قوله او يكون غير مختص بخص التقسيم الى المختص مع انه يتعلق

والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول لانه لا يجامع مؤثرة
غيرهما هو شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما
في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون لك لا يوجد شيء من الامر الدائر
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب او لم يبق فيه الا سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث
وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما
هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد يقال على قوله وهما
متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للفلاة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضم الميم فلما جاء بكسرها
علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم
وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن تلك الاصل
وههنا لا اقتضاء لوجود السببين في اصمت سوى العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما

كان قول الخليل اظهر مع موافقته لما ذكروه من القاعدة جعله اصلا او اسند
الخالفة الى الاسناد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك وانصرف مثل
احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان مع من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية بعد التنكير
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها فجعله غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب اليها مع خلاف الاصل اعني منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها اشتهار
اسود وادهم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء وادهم
للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتان
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي

والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم هذا اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرنا الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود و
ارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل
حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع وجود الاخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا في
مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف
عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي يصير الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا باب
بقوله بالكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين فضعف مشابهة الفعل
لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فبقي الكسر على حاله وسقط التنوين

لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلمين اذا كانا باختيبين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زال التانيثا وزال احدهما كان منصرفا
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر
زال التانيث كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت العلمية لحدهما فلم يكن تانيثا
عليه كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف من المصنف
غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطرد صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل والجمال السبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الذكر
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية بعض الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف فالاشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا اشكال ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى الذى هو معنى الرفع المحل انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يجب مثلا فى نحو الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما يجى فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولانه عامله
اقوى من عامل المبتدا وجعل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى
المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا كان
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الاحد فى جميع حدود المرفوعات
المنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما

أو شبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم أي الفعل أو شبهه عليه
أي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى الضمير في ضرب اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلنا المراد وجوب
تقديمه بوضعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به أي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل أو شبهه به أي بالفاعل
طريق قيامه به بأن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل
كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل
ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في
الفاعل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع أن يلي فعله المسند اليه
أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فلذلك أي لاجل ان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه
في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل
عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره مع مجاوره في ضمن الامثلة وفي
المفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه فيشترط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
لئلا يلتبس بالمبتدا في مثل زيد ضربته او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو
انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في
كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فات الاتصال الا لانفصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في
عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا
الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر
فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب انما قلنا بشرط توسطها

بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما
ضرب الا عمرو زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما
هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في
صورة وقوع المفعول بعد معنى الا الا انما فلان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيد
غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول بالفاعل فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الانفصال توسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد فيما اذا كان
جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل

دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد
جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا في ما اذا كان جوابا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليُبكَ على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل
لخصومة لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح
الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يبكيه ايضا
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات نعمه وما يتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل يكون حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد بتفسير الاسم وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل
لا بد من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يقوم مقامه كالمفسر

فصل مبحث التنازع

فيلزم في الكلام اسند ذلك وانما قدّر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم [illegible]
تام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان قبل الفاعل
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر يعطي ويشرف
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو ان تنازعا ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول لانه
هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون من مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه ان كل
يتوجه الى آخره ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما
بناء على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للفعل الاول لكنها لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
اكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو [illegible]
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف لا يقع اضماره ولا بد عنه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمفعول
اثباته له وقد اوهم المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه منحصرا في الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء بجعلهما معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون ذلك تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضا

المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعو
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم
ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه لا انك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع
الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضا
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واما لو تعدد فلا
للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال
القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا و
اكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعمل الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وعندنا لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمر الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف ووقوع الاسم الظاهر الواقع
بعد الفعلين في على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه

تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع
اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما
هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال
الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمهما الزيدان وضربني واكرمني هما
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه التشريك في الرافع او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربت واكرمت زيداً
هو وتوالته الشرع مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزاً عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في
الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيداً فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ولكون الضمير راجعاً الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعملت حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لانه وهو اثنان لو اضمر مفردا لخالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى لخالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على الاتصاف بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو
انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية واعمل امرؤ القيس الذي هو من افصح شعراء العرب الاول فلو لم يكن اعمال
الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساويهما في الاعمال فاجاب المصنف عن طرف البصريين
بقوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى القليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه الثاني لكل منهما وذلك
لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت منفيا ثم ما كان جزاءه او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الملك
العز والمجد كما دل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى بعينه انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من
المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ

مفعول ما لم يسم فاعله

حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى جعلها بعضهم فاعلا لكل
مفعول حذف فاعله أي فاعل له لا للمفعول وإنما أضفنا إلى المفعول بلا أن تكون فاعلا
لفعل متعلق به وأقيم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل في إسناد الفعل أو
شبهه إليه وشرطه أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته
مقام الفاعل إذا كان عامله فعلا أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل أي الماضي المجهول
أو يُفعَل أي المضارع المجهول تعيينا ولا يتناول أُفعِل واستُفعِل ويُفتعَل ويُستفعَل
وغيرها من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما فلو أسند الفعل
إليه ولا يكون إسناده إلا تاما لزم كونه مسندا ومسندا إليه معا في كل من
الإسنادين تاما بخلاف أعجبني ضرب زيد لأن أحد الإسنادين وهو إسناد
المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت فحكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لأن النصب فيه مشعر بالعلية
فلو أسند إليه الفعل فات النصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو
ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان
موقع الفاعل أما المفعول له فلما عرفت وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته
مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدونها فإنه لم يعرف كونه مفعولا معه وإذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين له أي للمفعول به
لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فإن
الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

مناسب الفاعل فانها اشبه بهذه الصفة تقول ضرب يد بانا فالمفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضرب ضرب شديد مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان مصدر الابقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فذاره جار مجرى شبيه بالمفاعيل يقوم مقام الفاعل مثلها فتعين له به ان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالاشبه لا فانه لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا

هذا مبحث المبتدأ والخبر

ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه احترز به عن الخبر فقط اذ ختم المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخبير نحو عند الناس منكم خير مبتدأ ونحو فاعله ولو جعل خبر خبرا

عن نحو الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو ضمير غائب لضعفه
في العمل لا مختلف فيما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعه لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير
المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو أقائمان
الزيدان الآن فان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم
تثنه مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد او أقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او جمعا نحو
اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها لسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبر اقدمها عليه فههنا
ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان
خبر مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نحو
في يضرب زيد انه الجزء المسند به المغاير للصفة المذكورة اذ ليس باسم المسند به ما
يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ومعلوم انه
المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ او بحمل اللام في المغاير على العهد اي الصفة المعهودة
في المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تأكيدا وليعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء معنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع

لما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا
في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه ذاتا التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ضرورة
اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير
متصلا بالزيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لان اصل المبتدا التقدم وامتنع قولهم صاحبها في
الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير
الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل ان
يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب لنا الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص اذ التخصيص يقلل الشركة فيقرب من المعرفة
مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه
قال ايهما من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه
الصفة فجعل الرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه
لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو
تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب فتخصص بما تخصص به الفاعل المشبه
به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره
هو تخصيص كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده

بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان الظاهر للكاتب ان النتاج المعتاد ان يكون خيرا كما اذا
كان يجيء حيث مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان يجيء على خلاف الظاهر او بنتاج غير معتاد
فيتشأم به يكون شرا الاخير لعل الاول يصح القصد بالنسبة الى الخبر فمعناه شر الخير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصد فيكون المعنى شر عظيم لا
حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل موقنا دركه الخير فمادته ومثل قولك
الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
للتخصيص بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى
الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من جانبي عليك هذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي بالغ في توجيهها اهل هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة و
لا يصح ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب لما كان الخبر
المعرف فيما سبق مختصا بالمعرفة لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما
ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر
في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدأ في نحو قولي هو الله

احدهما وقد يحذف العائد اذا كان ضمير المنصوب قرينة نحو البر الكر بستين درهما و
نحو السمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بالجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ
التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين
في التعريف او غيرهما متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو
زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز بقوله له عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى
فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل

قوله او كان الخبر مقيدا بما [illegible]

[illegible] عصام الدين

مغربا مثل قيد قائم فانه اذا قيل قائم زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قائمان او الزيدون قائمون
قائمان الزيدان وقائمون الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له
صدر الكلام المقتضي وجوب صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فان زيد مبتدأ واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس
بجملة والخبر فيه غير مجوز بدل اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له الصدر الكلام
لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي المبتدأ من حيث انه مسند
بتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر
اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية معنوية ضمير متعلقه على المبتدأ نحو
وعلى المضمرة متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو
اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها
التمرة مبتدأ والضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة
لان التمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر عنه ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ ما في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد

خبر من خبر بتعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا ويستعمل فى ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة
خبر واحد اى مز وبحسب هذه الصورة ترك العطف وفى نظر بعض النحاة الى صورة
التعدد جوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير
العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما
وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد
بغير عطف ليحمل التعدد عليه فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط وهو سببية الاول للثانى او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتداء الشرط فى سببيته للخبر بسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى خبره
ويصح عدم دخوله نظرا الى الخبر فيتضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى فى اللفظ يجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك اى المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل وظرف
اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما ولم يجعله فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا او فى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف او النكرة
الموصوفة بهما اى بالفعل او الظرف وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتينى هذا مثال
للاسم الموصول بفعل والذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فهو قوله تعالى قل ان الموت الذى
تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل فى الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال

الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي تضمن
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار بعد الالتفات انما
هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
مثل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لاطرد وجه
ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم بهما وهو سيبويه
ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في خبره والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل فلما الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحقها بهما
هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع ان كلا
القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن
دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما
فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما يجب حذفه لانهم التزموا الاضمار في نعت
قطع لقصد المدح او الذم او نحوه ليعلم انه لو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد

ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره ممدوح كقول المستهل
اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل البصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله فالقرينة الحالية
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين ما ينبئ بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال الا عند الوقف وقد يحذف الخبر
جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان تقوم مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
فخرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف عند من يسأ زمنه
اي فوجدت حضور السبع وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد
لكان كذا اي لولا زيد موجود لكان لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
فما التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا
كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس
كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة الاسم الذي بعدها وثانيها كل
مبتدأ كان مصدرا لصورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما او ضربه
فاما اذا كان زيد مفعولا به مثل ضربي زيدا قائما او قاعدا او ان ضربت زيدا

قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف
اذا مع جملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابس قائما
اذا اردنا الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل او نقول
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف
ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس
الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي
سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستغنيا عن تلك التكلفات البعيدة وقال
الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ فلزمهم
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو
مقرون واقيم المعطوف موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك قسمي او ما اقسم به فلا شك

أن الحرف يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذف الخبر
بمعنى الحذف ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
ومنها خبر إنّ وأخواتها أي من المرفوعات خبر إنّ وأخواتها أي أشباهها من الحروف
الخمس الباقية وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الأصح لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله
سواء خبر إنّ وأخواتها المسند أي اللفظ المسند بعد دخولها أي بعد دخول هذه الحروف فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف أخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليه ما دونها عاملة فيها
لا ابتنائها ظاهرة لفظًا أو معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا إن زيدًا
يقوم أبوه فإن يقوم فيه مسند بعد دخول إنّ أبوه لأنها لم تدخل عليه لأن هذا المعنى
بل إنما دخل على جملة يقوم أبوه فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند
المسند إلى اسمها هذه الحروف ويلزم منه أن يكون قوله بعد دخول هذه الحروف
لغوًا أو يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل إن زيدًا يقوم أبوه أو قام أبوه مثل قائم في إن زيدًا قائم فإنه مسند
بعد دخول هذه الحروف وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه
من كونه مفردًا أو جملة ونكرة ومعرفة وفي أحكامه من كونه واحدًا أو متعددًا أو مثبتًا
ومحذوفًا وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف إلا لعلم والمراد
أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبرًا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
أن كل ما يصح أن يكون خبرًا للمبتدأ يصح أن يقع خبرًا لهذا الباب حتى يرد أنه يجوز أن
يقال أين زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال إن أين زيدًا وإن من أباك إلا في تقديمه
أي إلا في أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم إذا

جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل
فاريد أن يكون عملها فرعيا أيضا والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على
المرفوع والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف
في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول لكونها متصرفة في معمولي الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل إلا أن يكون الخبر ظرفا أي الخبر لها كما مر في خبر المبتدأ في تقديمه
إذا كان ظرفا فإن حكمه أي حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن
إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو إن من البيان لسحرا وإن من الشعر
لحكمة وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
أي لنفي صفته إذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
أي الخبر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن وكان وغيرها بعد دخولها أي بعد
دخول لا مخرج به سائر الأخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر إن من أن
يضرب في لا رجل يضرب أبوه نحو لا غلام رجل ظريف فيها على القول المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة مجازا فيما
ذكر لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيه أما في
الدار رجل بعد حذف الظرف ظريف ولا حال لأن ظرافته لا تتقيد بالظرف ونحوه
وإنما الحكم بذلك لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل والكون مثلا لا نوع خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا إذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
لدلالة النفي عليه نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه
أي لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب والمراد أنهم لا يثبتونه
أصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال
فلا يحتاج إلى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما رتبة في مثل لا رجل قائم على

هذا مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ
والخبر وبهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل
ليس في لا دون ما شاذ لقلة النقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا
ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل
لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي البراح
لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

هذا مبحث المنصوبات

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين
او مسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع واللام بخلاف
المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا مقيدا بها

بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات زيد وحسن وجهه وجس امته
وشرف شرافة واتمنا يعلمه لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل هو المعني والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما
كما اذا كان فعله محذوفا نحو ضربا او سما به بمعنى الفعل نحو ضاربا ضربا
ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على
زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد بان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء ويخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج به مثل كراهتي في
نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل والنوع
ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد

وجِلسة بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يدلان على التعدد
فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد فيجوز التثنية والجمع فيه
اي الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل
قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتنا الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر
له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبتنا الله فنبتم نباتا وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر به
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب
خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي
عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا وشكرت
الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه مثبتا اي اريد

اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصفنا الاسم بانه لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على
الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا
عنه فالمراد نحو زيد ركبتا لا يجب حذفه كما ذكرنا وانما جمع بين الصفتين لانتفاء كل منهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اي تسير سير البريد فهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد
مثالين فيهما على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو
فعل للمبتداء والى ما يشبه به فعلا والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير
سيرا مثال لما وقع بعد النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما
وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون جملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب
منه وبتفصيل الاثر بيان انواع المحتمل نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق
فيه للتشبيه اي لان التشبيه بامر واحد نحو لزيد صوت صوت حسن

لانه لم يقع للتشبيه علاجا الصحال لكونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو له زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان فيها معناه اي معنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على
صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها
اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة هي له علي الف درهم لان مضمونها
الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي
نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها
اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل
غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم وله محتمل غيره
لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال غيره

بيان المؤكد اسم فاعل من جئت انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي
على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تثنية هذا الثاني
من هذه الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول مثل لبيك وهو قوله تعالى
فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك واقيم
امتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر
اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد معطوفه
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل لم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في
ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر

اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وعلى كل تقدير فلا بد
ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا او
اعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اسند
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة
الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد وجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم
يكرم عليه فعل ما لم يكن مانعا من التقديم كونه في خبر ان نحو من ابي انك فاعله
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو
مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوبه في غيرها في باب الاغراء والمنصوب على المدح
والذم او الترحم نحو ما ذكره الرضي بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول
من تلك المواضع الاربعة سماعا اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثل نحو ما
سمعوه بان يقاس عليها امثالها نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو مأهول لا خرابا او اهلا لا اجانب و
وطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما نحو يا سماء ويا ارض ويا جبال
فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء وقصد
ندائها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه او نحو عليه

حرف النداء للمجرد التفجع لا للتنبيه منزلة المنادى وقصد فلا نخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا الغرض اقتصرنا حكاية بالذكر فيما بعده نحو يا للمندوب
ايضا كما قال بعضهم مناديه مطلوب الاقبال حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما
فعله صاحب المفصل وهو الظاهر من كلام سيبويه ايضا اندراجه في المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به
عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظا بان يكون الة
الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض
عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان
يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين والنائب والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به ناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى المنادى
فقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وللطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على

انضم او الالف او الواو التي يرتفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفصل المسند
الى الضمائر او الجر اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير علام لسوق
الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف فهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف الد
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف والفعل والاسم
المشابه له الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام
يدخل وقت الاستغاثة وهو لام التخصيص دخلت على المستغاث دالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بلام المستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا
لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كان مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلام التعجب

والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد

لافتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما نكتفي بصدد قوله فنبّا بقي لزم نصب ما سواها كليا واجب بان كلا منهما بمنزلة لام الاستغاثة كان المهدد اسم

فاعل فيستغيث بالمهدد اسم مفعول لبعض فينتقم منه ويستريح من الم خصومته

وكان المتعجب فيستغيث بالمتعجب منه لبعض فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب

عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم

يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا

للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام

ظاهر واما على فتحها فمشكل التفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق

ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء

الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثرهما

تناف فلا يحصل الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب

ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف

النداء لان علة النصب هي المفعولية متحققة فيه وما فيه مانع

فالذي ما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او مشبه

مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا

معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله

والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا

مقولا لغير معين اي لرجل غير معين فهذا نوع ثبت لنصبه بلا اشتباه

لما انه منصوب لا يحتمل التمييز والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا مضافا
ولا شبيها به نحو يا طريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من
القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثاني يحتمله فكأنه اراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من
ان يراد بها معين او غير معين فاشتمل الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو او لعمرو ولان
التابع المبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا
حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه او الحسن الوجه بانه يا الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاول في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل الابدية في بعضها من بعض
فصل التوابع الجاري فيها هذا الحكم منها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من
التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك
فلذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء فترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب
المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثال الصفة لكونها اشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف [illegible] اختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف [illegible] مستقل [illegible]
[illegible] حال الاعراب عليه [illegible] حرف النداء [illegible]
[illegible] حرف النداء [illegible] رفعه [illegible]
[illegible] العلاء النحوي [illegible] اختار النصب مع تجويزه الرفع
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا ولم يحكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن فجواز نزع اللام عنه [illegible] الخليل
في [illegible] فمع امكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وان [illegible] لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن فجواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال

الصفة يا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخولها عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
فالبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف
الممتنع دخول يا عليه فخرج المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمهما اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى
المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اي يكون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا و
المعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز
ضمه فان جواز الضم الذي هو الاصل في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن
التاء او ملحوق بها اي ابنة بلا فصل اي بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو
المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا ايضا لكون
ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت
من قاعدته بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع بهذه الصفات الكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد
ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي فجمعها التنبيه بين حرف النداء والمنادى

المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لان الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وصفة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك فاخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل له والتزموا
رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وفي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان
اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة مثلها
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز
ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا
التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك في مثل يا تيم تيم عدي ثلاث في تركيب
مكرر عند المنادى المعرفة المفردة صورة وفي الثانية اسم مجرور بالاضافة

في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسر في اختيار الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا والنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع معنى او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيم لا تتركوا عمر يهجوني
فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني بهجائه اباهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا
غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يعني الاخيرين اغلب في النداء
لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام
فيخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء
الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان
وان كانا لا يتعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يتفقان في كل مثال كذلك
بل انما اغلب فيه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها الى ان اشتهر على الياء
المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوا ويا عدو وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف فيقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا

يمدونها فالالف فرقا بين الوقف والوصل وقال ان العرب في محاوراتهم يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخرى لشدة
عنايتهم لكثرة استعمال النداء فيهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت
قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء من الياء فتحا وكسرا في حال كون الياء
مفتوحة على وقوع حركة الياء او سكون مناسبة الياء وقد جاء بالضم تشبيها يا ابت
ويا امت لا يجوز في غير النداء في المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين وقد قالوا يا ابتي ويا امتي هذا جمع
بين العوض والمعوض عنه فانه ضرورة وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن
ايضا فانهم يقولون يا ابنة ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا
يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا فقالوا يا ابن ام بالفتح وجه اخر لشدة في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه ع
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية ذهب
فانه دعت اليه ضرورة في الطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
اي ضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لاجل التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى و
يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم

اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول والشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا فا حقيقة او حكما
فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء
المنادى بنظر الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب والبناء فلم يحتمل الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المستغاث المندوب لانه نوع داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصحيف الناسخ مع
ان جعله مستقلا عنده نوعا غير المنادى ظاهر وهو ان لا علة في زيادة الالف في اخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم المخفف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما فان العلم لما كثر في النداء على السنتهم ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة ان العلم
مع انه اشتهر يكون فيما بقي منه دليل على ما القي ولكونه مبنيا على النداء فلم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بالاعلام موجبة واما اسماء الاجناس مما ينبئ التانيث وان
لم يكن علما ولا قليلا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فكيف يكون مقتضى
للتخفيف وكيف وان وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي وربما الوالي فتاء نحو ثبتا
بعد الترخيم على حرفين لان بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها والابتر بغير هذه المنادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف
بسببه فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان كالزيادتين في حكم الزيادة

الواحدة في انهما يحذفان معا واخرهما عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كما اذا اصله
فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو
مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح
اصلي لتبادر الذهن الى ان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة فيشمله اي الف
او واوا او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادر ما
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو محيا فانه لا يحذف منه الحرف الاخير
هواء والقال ان في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من ان يعتد بحرف من الحروف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرف غير منته منه بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيدتا في حكم الواحدة لان نحو ثبون وبنون
برهم يحذف زيادتيه لانتفاء الكلمة فيه على حرفين ابن لا يحتم حذفنا الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة وكانتا زيدتا معا
حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة
الزائدة بالطريق الاولى وصلت على الاسقاط عن القيد وان كان مركبا فيعلم
شرط التركيب انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
الاخير فيقال في بعلبك بعلي وفي خمسة عشر خمسي لتنزيل الثاني منزلة تاء التانيث في
كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاسماء
الثلاثة والحروف الواحدة اي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو اطاري في اطارت ومالكي في مالك وهو لا المثال في المرجح

حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فينبغي لحرف النداء ان يتصل بآخر الكلمة يعني التنوين على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان
عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل في المستقبل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم
الاصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم وفي يا ثمي لانه لما حذف
ثمود صار اسما برأسه كان الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لئلا
كما في ادلو وفي يا كرا لانه لما جعل كروان اسما برأسه انتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب و
المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحزن والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل القسمين للمندوب نحو
يا زيداه ويا حزناه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا
مميزا له عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي
حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به

بنصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما مر انه
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر
المندوب لمد الصوت لما تقرر في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا
غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حالة الوقف لبيانها والمندوب
من حيث المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اي ما
اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ليعرف به ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام
الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل واامير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد
الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف و
المضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف
النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء

تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى والإشارة أي واسم

اسم الإشارة لأنه كاسم الجنس في الإبهام والمستغاث والمندوب لأن المطلوب فيهما

مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف

النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فإنه لا يحذف منه إلا مع

إبدال الميم المشددة منه نحو اللهم أو بغير بدل نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف

ولفظة أي إذا وصف بذي اللام نحو أيها الرجل أي يا أيها الرجل فلا يجوز الحذف

من أي هذا من غير أن يوصف هذا بذي اللام والمضاف إلى أي معرفة كانت نحو غلام

زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا أحسن إلي وأما المضمر فيشذ نداؤها

نحو يا أنت ويا إياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في أصبح ليل أي

صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذا قالته

امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق أي يا مخنوق قاله شخص وقع

الليل على أنه سارق فخنقه وفي افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق

مع أنه اسم جنس شذوذا وفي أطرق كرا أي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من

المرخم غير العلم بل هي حكاية يصيدون بها الكروان يقولون أطرق كرى أطرق كرى

إن النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى أن النعام الذي هو أكبر

منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تحل أيضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازا نحو ألا يا اسجدوا بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه ويا حرف نداء أي يا قوم

اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة ألا يسجدوا

بتشديد اللام لأنه ليس من هذا الباب فإن أن ناصبة للمضارع أدغمت

نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بلا ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او
متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط هو بمجرده عن ذلك الاشتغال عليه
اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما
يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر وبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو [illegible]
وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه برفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد
كنت اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغاله

الفعل بالمتعلق ولا يصح وجه الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا
اورد المصنف بعد امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاخر في ترتيبها حيث اخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
المحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي
ضربت يعني ان الفعل المضمر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل عنده ضربت زيدا ضربته فضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند
عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما
متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحين لم يرجح النصب قرينة
اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة

على ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالأمر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم وأما زيد فأكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة أما قرينة للرفع وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالبا إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضا وإنما قال مع غير الطلب احترازا عما إذا كانت مع الطلب نحو أما زيدا فاضربه فإن المختار هو النصب فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز إلا بتأويل ومثل أما مع غير الطلب إذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة لكونه من قرائن المبتدأ نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فإن المختار فيه الرفع فإن إذا المفاجأة لا تدخل إلا في الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظرف من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية للتناسب أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا لقيته وبعد حرف النفي نحو ما ولا وإن وليس لم ولما ولن من هذه لأنها عاملة في الفعل ولا يليها معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وإن زيدا ضربته إلا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وإنما قال حرف الاستفهام لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من أكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فإنه نحو قد يستقبح اختياره لاقتضائها الفعل لأنه بمعنى قد في الأصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فأكرمه وفي ما قبل الأمر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل زيدا اضربه وعمرا لا تضربه وإنما اختير النصب في هذه المواضع

ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي فنصب الاسم
المذكور اي في هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصبت الاسم
المذكور وقع فيها الفعل بتقدير او الافعال كذلك يختار النصب في الاسم المذكور بعده
لئلا يلتبس المفسر اي الناسب بما هو مفسر في حال النصب لكن الامر حيث هو مفسر في هذه
الصفة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا بينه
بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل
شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار في شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في المعنى المقصود لكن خيف لبس الصفة لاحتمال
كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المعنى المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر فان الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد
قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير الى المبتدأ ثم انما يستويان اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار

المنهي وامّا باعتبار المبتدأ فالاولى عندها قريب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد
حرف الشرط والمراد بها ههنا ان ولو فانّ امّا واذا وان كانت من حروف الشرط فحكمهما ما
سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب كذا يجب النصب
بعد حروف التحضيض وهو هلّا والّا ولولا ولوما وانّما وجب النصب بعدها لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا لقيته يكرمك مثال الحرف الشرط والّا
زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه من باب الاضمار على
شريطة التفسير فان زيدا منه وان كان يظن في بادئ النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه فان زيدا وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لازم لا يتعدى بنفسه ولا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب بل يقدر مناسبا اخر ينصبه
مثل ابلا بي او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ابزيدا ابلى الاسم الذهاب به او
بالاسم احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما يسند اليه فالابلاء والاذهاب فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع احد فيه في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا مثل ازيد ذهب
به وقوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار النصب معناه كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر كان
متعلقا بفعلوا معنى الحال وتحقيقه فعلوا اي اثبتت هذه الافعال لانهم ربما فعلوا فيها
ضلال الكرام الكاتبين وفعلوا فيها كتابة افعالهم وان كان صحيحا لكنه مع اختلاف
ظاهر الاية فان المعنى المقصود في الآية المعنى المقصود ان كل شيء هو معمول لهم كائن

الزبر مكتوب فيها على وفق قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شي كان في
اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم لئلا يلزم على ان يكون كل شي مبتدأ والجملة الفعلية صفة
لشي والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شي هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث النصاد صغيره والكبيره واعلم انه قد يسبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او بمتعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فما ظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراجه
عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف
ما يحملوا الاخراجه عنها بقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ
كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطا بالشرط الدالة على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الخبر والزاني
عطف عليه الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا
يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية
جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب ولما كان النصب
باطلا لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها

التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذّر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر محذّرا
فيكون مفعولا له بما بعده اي بما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذّر منه مكررا عطف على صيغة
المجهول عطفا على محذّرا او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اي تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذّر منه موضع المضمر لغاية الاعتناء
اشعارا بانه محذّر منه لا محذّر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثال
الاول من التحذير ومعناهما بعّد نفسك عن الاسد والاسد عن نفسك وبعّد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف الارنب عن نفسك على
التقدير المحذّر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف عن نفسك
تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني فمعناه اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت نفسك
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق
او نحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور ومثل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان
لا يكون تحذيرا او ليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن الحدود بدليل ذكرها في بابها ونقول في تمثيل النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد من ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول

في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من لها اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر
من ان وان قياس ولا نقول في المثال الاول اياك الاسد الامتناع تقدير من وحذفه
مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان لها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيه
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا فقوله مذكور خرج ما لم يذكر فعل
فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا ان يراد به تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وقوله
اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا لخلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول فيه بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي نصب
المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان

او محدودا انتقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيقتضيه بنفسه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
بخصوصيته ... وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اى
تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى
ان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى وشبههما نحو فوق ودون لابهامهما اى الابهام في عند ولدى ولم يذكر وجه
شبههما عليه لاتحكمه بحكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو
دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان عام يشتمل عليه وغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته

بحث مفعول له

زيدا في البلد فعل الدخول بالنسبة الى الدار بغير كلمة في فان اذا قال الداخل في البلد الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فيخرج سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فعل مذكور احترز به عن مثل اعجبني التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد المذكور معه التركيب الذي هو فيه ويخرج نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ان يراد معه متعلقا به مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب مما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعد عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن وانما لم يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

قوله والتفصيل فيه بالخيار

عدم التفصيل والاكتفاء بالخيار او الاحالة

قوله ورد قول الزجاج ورد والمراد فيه

بان صحة تاويل نوع بنوع لا مدخل في حقيقة الاثر في الصحة تاويل الحال بالظرف
جئتك تعني جائيا في نبذ الكبا جائيا في زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن
الاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك لما انتفى عنه مفعول له على ما يدل عليه
حده وهذا كما قال في المفعول معه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم جره وخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا يفتقد عنها من مراعاة الباء او في مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا
حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا
قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي يتحد فاعله وفاعل الفعل احترازا عما اذا كان فعلا
لغيره نحو جئتك لمحبتك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب واحترز بقوله المذكور عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدك لي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه

المصدر ويتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما إذا ألحق بتاء
المفعول معه أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحبا له وقت الفعل
عند أو المفعول في وقوع الفعل عليه فقولهم مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه
المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به وتعديه والضمير المجرور راجع إلى
اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب
منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وإليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي بعيد جدا وقيل الوجه أن
يجعل من قبيل ما حيل بين العير والنزوان فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع إلى مصدره أي فُعل الفعلُ لأن بين المرسوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
وفعل هنا بمعناه الذي فعل بمصاحبته على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا إلى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احترازا
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور أي يكون
ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل وإنما يتبادر بها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة أو مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظا أي لفظيا كالمثالين المذكورين أو معنى أي معنويا نحو ما لك وزيدا
تصنع ونحوها والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان
واحد نحو سرت وزيدا أو مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا
ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فإنها لا تدل إلا على المشاركة
في أصل الفعل دون المصاحبة على أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه
أو معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وإنما وضع الواو موضع مع لكونها أخصر
وأصلها الواو العاطفة التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فإن كان الـ

و حيث الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

مضمرا لفظا او جاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا

لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت

انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف

امتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا

بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنويا اي معنويا

مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحل على خلاف

العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي

وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا

وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة

الجار ضعيف وبه يجر عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شانه و

نفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما

تصنع ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى

ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به

لفظا وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به من حيث هو فاعل او مفعول به كما

هو الظاهر فذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وما عداه منها اي الفاعل و

المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول

به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع

فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول

به لفظيا وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

حال مؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا — حال منتقلة نحو ضربت زيدا قائما — حال دائمة نحو وكان الله عليما حكيما — حال متداخلة نحو رأيته ماشيا — حال مترادفة نحو رأيت زيدا راكبا — حال موطئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه حسن لكن المفهوم ذكره في ... [illegible]

[illegible]

باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من جهة اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه في معنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ابراهيم وان لم يصح اقامته مقامه بأكل لحم اخيه ميتا او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وبينه على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا ان دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما

[illegible]

مثالا للمعنوي لانه مفعول لتنبيه باعتبار اصل هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما انما
يقصد المتكلم الاخبار بهما من نفسه حين يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وصحيحه
مفعولا لفظيا بل مفعول لنبه اعني باعتبار معنى اشير وانبه الخارج من منطوق الكلام
المشير بمعناه ووقوع القائم حالا لانه معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما
الفعل او المقدر نحو ضرب زيد قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من كيسه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو
زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معنا والمستنبط من
فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما
مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار قائما وكأنه اسد صائلا ولا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
الغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها تحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
اي في اكثرها وبيان ذلك ان من موارد وقوع الحال على ما يكون ذو الحال
فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر لعمومه
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل فانهما مما يكون ذو الحال فيه نكرة
الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم وقوع الحال في هذا القسم

قوله احدهما انها مصادر لافعال والصفات اي معتركة ومتفردا ومجتهدا
مع فيكون الاول واجب الثاني الثاني زعمه في عدة الشيخ الرضي عبد الغفور

مشروط بكون صاحبها معرفة ومقوله فالباب فلا يشترط الحال بكون صاحبها معرفة
لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان الغالب بكون صاحبها معرفة المبتدا من الخضرة
بعض المواد لنا في الشرطية ويحتاج الحال ان يخرج الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن فقوله
ارسلها حمار الوحش لان وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين الحمر لا يقال ارسلها
اوسلها معتركة اي متزاحمة ثم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق على ان يحف
من نغص الدخال اي مخالف ان لم يتم شرب بعضها اللتنا بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب منه لعل الكل اذ تعمد هنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعطى نغص
مثل نغص الدخال العريف ويوجد ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول
بالنكرة وفلان يفعل على ما طاقته اشتراكه كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها
مصادر موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص باسبقه التقدم ولم
يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي
تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر لئلا
يلتبس بالصفة في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال عليها مثل قولنا ما كعمر وقاعدا على

العامل المعنوي قد عرفت في أول العامل المعنوي وان منا هو معنى الفعل واسم
الفاعل في الظرف وما يشبهه من الجار والمجرور خارج عند داخل في الفعل وشبهه
فعلى هذا يفي الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا في غير الظرف
خلافيا اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى
ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار وان
في الدار [illegible] فيحتمل ان يكون معناه ان الحال [illegible] الظرف [illegible]
الظرفية الا ان يتقدم على عامله المعنوي [illegible] في الظروف والحال الا يتقدم على
هذا اذا لم يكن الظرف [illegible] العامل المعنوي [illegible] العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني [illegible] وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا [illegible]
ضاربته [illegible] لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا [illegible]
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس لعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر محذوف اي ارسالا كافة و
بعضهم يجعلها مصدرا كالعاقبة والعافية والكل تكلف وتعسف كما لا يخفى

على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا فصح ان يقع حالا من غير
تاويل الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد
على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق
ومع هذا لا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا
وهو ما بقي فيه موضع اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية والحاجة الى تاويل البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في
رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل
منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه لا بعد افتراقه في اطيب لكنه لما كان الضمير في اطيب الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا التقديم والرطبية تعلقت به من حيث انه
مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال ان لم
يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حالكونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم
لا يصح عمله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفرد فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال و
اجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه ولجعل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء لما

كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
فلا بد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة
بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء
والطين وهذا الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المستقلة
واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه وجاءني زيد وما يتكلم عمرو
الماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه وجاءني زيد وقد
خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد لفظة او مقدرة
نظرا الى ان الماضي لا الحال لفظا على الماضي مثبتا لو وقع حالا الا لدلالتها على قرب زمانه

تزويجه بحذف العامل وقد يجب في سائر مواضع منها ما اذا بين الحال زيادة في الثمن وغير مقرون بالفاء او ثم فقولك في الثمن بعيد مدرهم فصاعدا او ثم ازدادا الى فذهب الثمن
صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اي اخذ في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم ما زادا الى فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والتصدر عطوفا

الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو الان المشار عن الماضي المثبت
اذا وقع حالا لان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد ظاهرة تقربه الى الحال
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او
جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما
لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر
او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما
صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة ومحل الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل من الاب في
غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه
على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك
وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق المقيد
عند تمام يعقد تجمّلك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون
مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية

هذا مبحث التمييز

فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه
حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بعد فيهما من قبيل الخ وهو ان يكون مضمون الجملة الاسمية
ممن لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهدا قائما بالقسط **التمييز** ما اي الاسم الذي يرفع الابهام وخرج
به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو لا يرفع الابهام عن شيء بل هو يرد لبيان
مبهم ويراد به معنى المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان جارية يرفع
الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن صفات المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في
هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع
في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في
مثل قولنا ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك
ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين
مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كثمن ومنين ولا ابهام فيه من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما

والامر جنس وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا قلت
رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال نحو رطل
بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فخرج بقيد رفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد
نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا رفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فنحن الاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفع عن مفرد يعني ما يقابل الجملة وشبهها او الفاعل مقدار صفة وهو
ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره فيتبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها وذلك الذي
اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز
العدد مفصلا في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل
زيتا فان الرطل يضعها المرء نحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور المقدرات
لا نعوتك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف
على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على ان تمام الاسم المفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان الاضافة
لا تضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فصار كالماء تاما

فشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه الاشيا
انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرد ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يقتضي معها انتصاب التمييز عنه فلا يقع
عنده الا ان يؤخذ دخلا فيعرف التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز
جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية
والجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما
فوق النوع الواحد فيحتمل الشيء حينئذ لانه لا يدل لفظ الجنس مجردا عليها فلا بد من
تثنيته او جمعه وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طابت بكر جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع ما فوق الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع
الا ويجوز التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث يقصد الواحد في غير
الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان الاسم المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
او المعنى انه وجد التمييز مطلقا التنوين لفظا او النون التي للتثنية فانه لما تم الاسم
بهما اقتضى التمييز جاز فيه الاضافة اي اضافة الاسم المقدار الى التمييز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بل مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون
التثنية بان يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون
الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون
الجمع فلانه يجب ان يضاف الى غير التمييز نحو حسن ... عشري رمضان في الاتفاق
لكثرة الفاحشة فلو اضيف الى المميز لم لا التباس في بعض الصور العلم

عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا واراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة لكون الباب قريبا الى الاطراد
وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول لكنه يرفع الابهام عن غير مقدار
كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد والوزن ولا ذراع ولا الكيل ولا المقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض
اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر لحصول الغرض مع الخفة ويفهم من خفض
غير المقدار بعض طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتضيا لطريقة اشباهها
على انه مقابلة لهذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هو بمجرد النسبة لا غير
في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا امثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب
عنه وزيد طيب ابا امثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة
فكانه قال طاب زيد ابا وزيد طيب نفسا او ابا فعوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس مع
انه خاص بالمنتصب عنه والدار وغير مضاف وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب يحتمل

اضافي يحتمل انهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا وذكره لانه اظهر التميزات والاخفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا او يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا الفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعدها لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز بانه له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وبانه لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثلا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون بانه تميز عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون بانه تميز عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعدها لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه محتملا له ولمتعلقه

وفيها تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كان على الموافقة
ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل
قولك طاب زيد ابا اذا اردت بالاب فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب
زيد اباء اذا اردت ابا وجدا او اجدادا فلعل كل من الزيدين اذا قصد وحدة التميز
او وحده مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان
صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل
يكفي ان يؤتى بمفرده لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس
الانواع من جهة انها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد بان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما ولدتها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا و
المذكور اولى بالموصوفية فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق بمعنى المطابقة اي
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياها ومطابقتها اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة
لضميره ولحتملها اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اي من جهة انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها

نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل نحو هذا التمييز الا من يراد في التمييز الى
الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا دينارا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح في اصح المذاهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الفعل الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذ جعلته
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو ملأ
الاناء ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
فيهما بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل الذي
من غير حاجة الى جعله متعديا الا ان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقصده وقع الابهام فيه لاجرم فسره بقوله
ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قوله
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة
واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى ومفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على
الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما
في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كاد نفسا بالفراق

يجب على تقدير ثانيا الضمير في يطيب فانه يكون في كان ضمير الشان لكنه يعود ضمير يطيب الى سلمى ويكون نفسا تميز عن نسبة يطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب نفسا تميز عن نسبته كان اليه اى وما كان الحبيب نفسا بطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير ثانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون ثانيثا الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس المعنى وما كانت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف ضمرتها دح في التمسك **المستثنى** انما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على ضمير لما كان معلومتيه بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كان في تقسيمه الى ضميرين عرف كل واحد منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كرنبان المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئيانه نحو ما جاءنى احد الا زيد او الخراج شيئا الضرب العبد الا ضمير سواء كان ذلك المتعدد لفظا ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد ولحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو المستثنى مطلقا فاحتج علم اولا بوجه يحج تقسيمه كما عرفت فانا بما ينقطر له من تعريف قسميه ان المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حده للاختصاص منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا ...

فيقيد وان لم يكن الواقع بعد الا الى الصفة واخلا في المستثنى لئلا يفصل بينهما كالانّه
الا ليس بينهم ولا بمعنى لا استثنى بها نحو جائني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هيهنا الى قيد آخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا
في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا لتسكين العامل
ونصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى
الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعنى اطلقنا معنويا اذ له نسبة الى ما
قبله احدهما خروجا بعد تمام الكلام فشابه المفعول او يتعلق ما عطف على قوله بعد
الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في
كلام موجب او غيره نحو جائني الا زيدا القوم وما جائني الا زيدا احد لامتناع تقديم
البدل على المبدل عنه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز
فانهم لا يبدلون لكنه بعيد وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم نصبوا الا اللغة الحجازية في المنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ الابدال فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقع بطريق الرؤية والفطانة واما بنو تميم فقد جوزوا
المنقطع الى قسمين احدهما ان يكون قبل الاسم يصح حذفه نحو ما جائني القوم الا حمارا فهيهنا
يجوزون البدل لحنا ثانيهما ما لا يكون قبل الاسم يصح حذفه فهم هيهنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه
الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا

خلا وعدا أي المستثنى منصوب بهما وجوبا إذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا
إذا جاوز ومثلهما نحو جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الدار من الأنيس وقد يتضمن معنى جاوز
فيحذف من ويوصل الفعل إليه فيتعدى بنفسه الى مفعوله هذا التضمن والحذف كالأصل
في باب الاستثناء لكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب
وفاعلهما مضمر راجع إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى البعض
المدلول عليه من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما استعملا إلا في
هي الأصل في باب الاستثناء في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمال
لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جاء الجر بهما على أنهما حرفا جر في القليل ولم يتعرض له
لعلم حالهما في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر وما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب
بهما وجوبا إذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لأن ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم أو
مجاوزة بعضهم عمرا أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاءوا خالين عنه
أو بعضهم من زيد مجاوزين أو مجاوزا بعضهم عمرا وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن ما
فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به ولهذا لم يقل في الأكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا أو بعد لا يكون نحو جاءني القوم لا
يكون زيدا وإنما يكون النصب بعدهما واجبا لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور
أو إلى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية والله أعلم

انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ والاربعة فيها الا انها
فانه بمقام الاوهي لا يتصرف فيها ويجوز فيما ذكر في المستثنى النصب في الاستثناء ويختار البدل
عن المستثنى منه فيما بعد الا على الصفة لجريه عليه حال كون المستثنى واقعا في محل يكون فيها
غير الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير
موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب حينئذ كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى
منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضرب
الا زيد فيصح ان لا يضرب المتكلم الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد
المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم

كذا الى او وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا فالظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل
ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تفكيك هو
المستثنى منه الموجب بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل
بها مما الفعل واحد اما هنا في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها او
مما الفعل واحد بها فذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل منهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان
المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معناه
زال يجب لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة
العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل صفة ان على ما يمكن ان يكون زيد عليه من بعض
عليها مما لا اتنافض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنه
قلنا ما كان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين ينبغي ان يندرج في صورة

الاستفادة

الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ادخال جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء في صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا
زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من مخاطبيك والغرض منه المبالغة في غلو المجتمعين
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه علما بالحنا وعلى قدر الامكان مثل
ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على اللفظ
ومثل لا احد فيها الا في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد
شيئا الا شيئا لا يعبأ به الا بعد بدء شيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله
لا يعبأ به لم يذكر في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى فلا يلزم وصفه
به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يترتب
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يترتب عليه صفة غير الشيئية لكان
[illegible] والطف وانما يتعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد الا في النفي [illegible] بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا بالانتقاض لنفي بالا انتهاء التاكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في
قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب بفتحة شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يتبع [illegible]
لا حقيقة ولا حكما للتعلق فيه بهذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا يتبع من تعلقها كذلك لعمل فيه وما في التعذر لا حقيقة [illegible]
البدل لا يبطل بالعامل ولا حكما اذا النفي يجوز على المبدل منه واعتبر [illegible] حكمه [illegible]
فانه في قوة التقدير خالكونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعد الاثبات

يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بإلا لانهما اي ما ولا عملا للنفي وقد
انتقض النفي بإلا وجب تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فرفع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو
رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحد في المحل البعيد دون القريب قلت لان المحل القريب انما هو لعمل لا الذي هو بمعنى
النفي وقد انتقض بإلا فاعتبر المحل البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه محلا وفي نحو ليس زيد شيئا الا شيئا مع
انه انتقض النفي فيه ايضا بإلا لان ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقاض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العامل هو الفعلية لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا
للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس وامتنع ما زيد الا قائما وان انتقض نفيها بإلا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فرفع قائما لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بإلا
والمستثنى مخفوض بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالها واما
النصب بها على انها فعل بعد فاعلها مضمر ومعناها بعد المستثنى عن مشابهة المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيد اي براه الله من ضرب عمرو واعراب غير في الاستثنا
دون الصفة اذ هو حينئذ معرب باعراب سوى وهو كاعراب المستثنى بإلا على التفصيل المذكور فيها
سوى كانه لما انجر به المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير في كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول
جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا و
استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما
بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت الا تابعة لجمع اي واقعة بعد جمع منكر فوجب ان يكون موصوفها

مذكور الا مفقودا فاذا كان مفقودا في مثل جاءني غير زيد بعد ما كان مذكورا يكون شفعا
ليتوافقوا انما اصلها اداة الاستثناء او البدلية في الاستثناء من شيء متعين فلا يكون
في الصفة فلانه في رجل الا زيد والمتقدم اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط او
يكون شبيها فيدخل فيه ما جاءني رجل الا زيد مما يكون فيه منكرا لعموم بالكلام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيحمل الثاني قطعا على نفيك الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتحقق الاستثناء المتصل او عد الثاني قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور لخصوص نوعان انما الجمع المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون واما اشترط ان يكون غير
محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما انما بيضا على عجوز
هذا الشرط الحمل الا على صفة ليتعذر الاستثناء عند عجوزها فيضطر الى حملها على غيرها
قلنا فيصير هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا الا حيث يتعذر غالبا الا فيه
يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد فقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني
رجال الا واحدا او الا رجلا او الا احادا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما آلهة في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة لها
على عدد محصور الا الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة
لانها تابعة لجمع منكر غير محصور في الهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة
بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا
يدل على انه لو لم يستثن منها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان
يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله منها على ان ما اذا كانت الصفة بمعنى غير

على انه لم يرد فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يبقى الا الهين
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير بجعل الا صفة مع جمع منكور غير
محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال الجوهري فقولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين
متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي الا الفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا وجب نصب الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذ اخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه
المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف هو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية على سبيل الظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عند لازم الظرفية وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج
عن الظرفية ايضا نصبوا استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد
دخولها اي دخول كان وبعض اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزائه الخبر المتقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا
بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب قائم في هذين المثالين انه المعرف

وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها وورودها للطلب فيها ووردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة تحقيقا او حكما كالنكرة المخصصة لانتفاء اللبس لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة لفظية للتمييز كذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هنا لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء وبعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا فعوضت لفظة ما بعد ان في موضع كان موضعها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وعلى هذا القياس فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ اللام فيه لقصد [illegible]
على الاول لا الثانية هو اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى
البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان
زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه فانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات الحقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها لاجل ان يجعل
عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر
حكم الكل بعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم اما هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فلا يجعل اسما لها الا بعد عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت في
هذا الفصل لكن في جعل اسمها مطلقا اكثر لما ان اللا بعد المنصوب منه وارد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي
بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليها او الاولى
منها ومن الضمير المجرور في دخولها وما بعدها من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا في بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في
المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
للمعلى النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لم يترتب عليه قوله فهو مبني على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لا حكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب

بلا

بُني على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ويعني بالمفرد ههنا ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه
معنى من لنفي الجنس لأن لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن على الفتح ولا المفتاح له لأن الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها نائبا لا الى ما يستحقه في الاصل على الاعراب فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشابها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في
الدار زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها اي تكرير لا مطلقا لا بتغير اما في المعرفة
فليكون كالعوض عما فات من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال
مقدر على قوله اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا
حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب فيه بلا تكرير فاجاب
عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا

لو قلنا في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفعل بين الحول والناطل

لاشتهاره بهذه الصفة فكانه مثل لا فضل لها ويقوي هذا التاويل ان ابن الحسن جعل الا

لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفصل لا حول ولا قوة الا بالله فيما كرر فيه لا على

سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا

بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا

بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد

وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله

ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح

الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس

واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول

فيكون منصوبا حملا على اللفظ لشابهه حركة الاعراب يجوز ان يقدر لهما خبر واحد

وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة

والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر

لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قول من قال أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع

فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيهما ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى

ليس على ضعف فانه قد لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على

ان يكون لا لنفي الجنس وضعف هذا ضعف في الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغائها الا بالتكرير

او لكونها بمعنى ليس لا نشترط عدم الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا فلا دخل لها

للتوافق الاسمين بعدهما في الاعراب وهذا على التوجيه الاول لا يتعين لعطف جملة

على جملة

على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا يلزم ان يكون قوة الا بالله منصوبا
معطوفا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل مطلقا لا تأثير
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل في
الدار منه فيهما واما العرض نحو الا نزول عندنا كذا ذكره سيبويه ان حال لا في العرض كحالها
قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وعند ذلك الاندلسي وقال انه
غلط لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال فلا بد ان يكون بعدها فعل والتخصيص يجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها همزة الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا
لذلك نصب ونون وعند يونس هي لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان
القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا بينا اسمها المعرب
احترز عن مثل الا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده
احترز عن مثل الا رجل ظريف كريم فيها في الدار مفردا حال من ضمير مبني في العامل
فيه مبني احترز عن مثل الا رجل حسن الوجه ظريف يليه حال بعده حال او صفة مفردا
احترز عن الفصل نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الاول يجوز في الفتح
حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال او توجه التباعد الى النعت حقيقة
والبناء في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء
ماء باردا ومع انه يصدق عليه انه نعت للمبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا

قوله سكر لا غلام لك ولا فرس لها نائب
حيث تستقل وجب رفعه كما يجب في
قولك لا زيد في الدار ولا عمرو وان جعلتها
وجب ذلك ايضا لان النصب في قولك
جبر وامرأة انما جاز لاجل الحركة البنائية
حركة اعراب في نعت المعطوف كانه باشر حرف
النفي فاعطي الحركة التي تكون بمباشرة حرف النفي
وهاهنا النصب في المعطوف لو باشرا حرف النفي لم يكن الا الرفع

المثال النعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مثالا لما نحن فيه
التابع بعينهما ومعرب لان الاصل في التوابع ان يتبعها المتبوعات لها في الاعراب ورفع البناء
رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب الا انه وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب فقد
عرفت مثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني فان كان المعطوف نكرة بلا
تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يجعل
على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وربما يجعل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف لم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا
المؤكدة او المعطوف على المنفي نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن
في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي مثل
لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة وجه
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو ابا وحذف النون في نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله
لا غلامي له بزيادة الالف في مثل ابا واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا بالمضاف واجراء لاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو
لمشاركته اي لمشاركة اسم لا فيهما مضافا ظاهرا واللام بينه وبين ما يضاف اليه

اسمها منا بيروى بالنصب
على اللفظ وبه شهد
بالرفع على المحل ويروى بالنصب على الوصف حملا على اللفظ
والخبر محذوف وانه ظرف فلا قبلها وانما هو في الشعر لانه مصدر
والمصدر بمعنى الظرف كثيرا وقوله هو مبتدا والذي بعده
ناعل مستتر فيه عائد الى مروان وابنه في تفسير المبدل
الجملة خبر المبتدا والجملة الكبرى خبر مبتدا مع خبره في محل الجر بانه صفة لما اليه الاضافة

لا أب للمضاف في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو
الاختصاص أو المعنوي مثل لا أبا له ولا غلامي له جاز تشبيهاً له أي لمثل هذا التركيب
حيث لا إضافة فيه بالمضاف بتركيب يشتمل على الإضافة لفظاً وكذلك
هذين التركيبين لما اشتمل على الإضافة في أصل معنى المضاف يعني اشتمل على الاختصاص
وهو الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً فإن الاختصاص المفهوم من التركيب
الإضافي أتم منه في غيره ومن ثمة أي لأجل أن تجويز مثل هذين التركيبين
إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا أبا
فيها أي في الدار لعدم الاختصاص فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى
إنما هو بأبوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح
إضافته إلى الدار فكيف يشبه تركيب لا أبا فيها بتركيب إضافة الأب إلى الدار في
أصل معناه وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد
بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب والغلام له المرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير
الإضافة أما أولاً فلأن معنى هذا التركيب على تقدير إضافة لا أباه ولا غلاميه
هذا الابن أي لا يتعين الخبر إليه لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان وأما ثانياً فلأن المراد
نفي ثبوت جنس الأب والغلام له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين
خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف لأنه العمدة
فيما بينهم وإلا فالمقصود بأن الخلاف لا يقتصر عليه فمذهب سيبويه والخليل و
جمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وإقحام اللام بين
المضاف والمضاف إليه لتأكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت [illegible]
ومن الحذف كثيراً أي مثل لا عليك أي لا بأس عليك ولا الصفة لا أمر وعود

يكون ايجابا فاذ قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف
اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا انهما وكذا
اسمية اسمهما انما هما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا
الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز
هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم وقيل انما خصصنا بالذكر لانها الاكثر دورا في استعمالهم وهى
زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملها اذا كان مع احد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بالشبه فلما
فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
اذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل ناشر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اى اسم اشتمل بجميع حروف الاواخر التى هى محال الاعراب فلذا اطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان

بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او انما قلنا من حيث هو مضاف اليه لاخراج
ليس بهذا لانه اذا ان المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه ان كان مخصا
بامر فهو به لكن المشتمل على هذا المقام منحصر فيما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور حسن لا
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ لم يكن داخلا في تعريف
والمضاف اليه وهو هنا غيرها هو المصطلح المشهور بينهم وذهب ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف جر ايضا فقال كل اسم حقيقة او
حكما اي المشتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضاف
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا اي
تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا كما في قوله المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف
قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد ولو
اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط لان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد ويجرد اي مخلصا عنه تنوينه او ما يقوم
من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة اي التنوين او النون فيلزم تمام ما
قبلها اراد ان يرجع الكاشف حرف بكتب به الاولى من افادة التعريف او
التخصيص والتخفيف حذفوا من الاول علامة تمام الكلمة وعوضوها بالنسبة المشار
من هذا التعريف فنظر الى كلام القوم حيث لم يسلكوا البين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه ضربنا سل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف
المتن والصريح في شرحه ان المنقسم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو المضاف بتقدير
الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها [illegible] بتقدير اللام

تقوية للفعل اي مناسب لن يعرف اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتكلف الى البيانية
فان ذكر الوجه نحو ان الحاء زيد الحسن الوجه معتبرا التمييز فان في حسن الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فالاوضح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فثبت ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ وهذه اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم افادتها
اياه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة كغلام
زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصطفى مصر وكريم البلد
بدءا عن نحو حسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما عدا اي في المضاف اليه جنس المضاف وظرفه اي لا يكون هنا ما على المضاف ضربه ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام ولا ظرفا له فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف المضاف عليه
وغيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في وظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف او لا فان كان مباينا فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما ان كان
اسدا واما مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما الخصوص كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما العموم من وجه فان
كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى اللام كما يقول فضة خاتمك

خير من قفيز حنطة نحو واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وعين كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم باعتبار الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى من قليلا لا يردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام و اما الاضافة بمعنى في فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة مثل غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة اي اذا كان المضاف اليه معرفة في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب معه بحسب تلك النسبة كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يبعد في ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه لا يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانهما متوغلان في الابهام ولو كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه مشتهرا بمغايرته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان المضاف اليه مشتهرا بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة

فخصّص الذي هو تقليل الشيوع الفلاني وتفيد الإضافة المعنوية تخصيصاً أي تخصيص المضاف
مع المضاف إليه النكرة نحو غلام رجل فإن التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك أن الغلام قبل
إضافته إلى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة فلما أضيف إلى رجل خرج عنه
غلام امرأة وقلّت الشركة فيه وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف إذا
كان معرفة من التعريف فإن كان ذا اللام حذف اللام كما في زيد الكرابيسي جميل ولعدم من
جملة من يسمى بذلك الاسم وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل الاسم نكرة أو المراد
بالتجريد تجريده وخلوّه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف فيما يجب التجريد لأن المعرفة لو أضيفت إلى
النكرة لكان طلباً للأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ولو أضيفت
إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة حيث لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً
فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها أعلاماً نحو النجم والثريا والصعق ابن
عباس نجم لزم ترك تعريف المعرف فإنا نقول إنهم جوّزوا هذا بعد زوال التعريف الأول لأن في هذه
الأمثلة تعريف المعرف ليطرأ بعد زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والإضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فإنها حين صارت أعلاماً لم يبق فيها
الإشارة إلى معلوم معين باللام أو الإضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف وأجاز الكوفيون تركيب الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف
باللام المضاف إلى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف جداً قياساً و
استعمالاً أما قياساً فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل وأما استعمالاً فلأن المشهور عن الفصحاء
من ترك اللام فإن ذا الرمة وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار
البلاقع وأما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام إلا أعطا الدينار فحمل على البدل دون
الإضافة والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف صفة احترازاً عما لا يكون صفة

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا
تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ وفي المعنى بان
يسقط بعض لفظ عن ملاحظة العقل بان ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما
مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم غلامه فان اصله
القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير مستترا
في الصفة فهو تتمة له من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل
واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان ما اشار اليه بقوله ومن ثمه وهو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون
لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها
فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا فلجاز تركيب
الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع

الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخفيف بل يكفي فيه عدم
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة كونه اختلافا
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما
هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام لجا
المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فضاف المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها وهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث ادى به
بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نبوا عما
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على
الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة
الهجان اي البيض من النوق فيستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
منها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
نشبهها بالعبد القيام بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة لان
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم

على صيغة المعلوم المذكر لا يتوقف على تمييز الصفة واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع فالم يتم عليه وجه تعقلا لانه
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة ولما الزم الاتي فاسد على الضا
الرجل او الضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
الضارب الرجل حقه ان لا يجوز لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه حمل على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو كالحسن الوجه بالاضافة وعنه وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصب
على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربك وبين الحسن الوجه فقياسا
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه
كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربه والضاربي وضعهما فيمن قال ان الضمير في محل
يعني سيبويه واتباعه ان الضارب في الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا على المحمولية على ضاربك فانهم حملوا على المفعول والمفعول
المعلل به اعني ضاربك وبيانه انهم اذا وصلوا اسما الفاعل المجرد عن اللام بمفعوله
وكان مضمرا متصلا فاما الهوى الاضافة ولم ينظر الى التحقيق التخفيف فقالوا
ضاربك وانه لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر
التخفيف في ضاربك بجوزه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب احد حيث كان
كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا
للاضافة ولم يحملوا الضاربك عليه لانهما ليسا بابا واحدا والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان يجيء المنصوب
ذلك او لا على وجه يكون المضمر منصوبا بالمفعولية ثم نصا ويقال ضاربك كما

بتصور ضارب ثم بدا له تعيناب وبقال ضاربك بدل لو بتصور ضاربك اذ نعلم
انها سقطت الاتصال الكاف لا للاضافة وانما لا يقول لم لا يجوز ان يكون اصله
ضاربك ضاربان بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك فيحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى المضمر متصل فرع مع حذف احدهما وتنوينها
قبل الاضافة لا للاضافة وثم جاء والضاربك بدعلية لانهما الضاربان بل احدهما علم
انا احلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل العبد
هلا على نظيرهما على الاجوبة على سدلال الفراء على جواز الضاربك بالعرض جانب
المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل لكل واحدة منهما اشارة الى المسئلة
على ح لئها مناسبة للحكم بامتناع الضاربك بد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضاربك بد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما ضمن من توهم مشابهة العبارة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع
كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة الطاهر وبتحقق الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
كلا منهما من التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر كما لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد وعرفه وبرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع بان الجرم وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه

او لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب تبعيتها لموصوفها في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها لكانت مجرورة في موصوفها في الاعراب مطلقا

وبما عرفت يعلم ان هذه الامثلة التي ذكرتم ليست من الموصوفات لان الكلمات التي هي صفة بالالفاظ الظاهرة ان هذه الكلمات غير موصوفات لان من شرائط الموصوف والصفة اشتراكهما في التعريف والتنكير والموصوفات هاهنا نكرة والصفة معارف فهذه غير جائزة

التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد الغربي صفة الجانب
الاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيفا اليها موصوفا بها وايضا بان نظير
هذه التراكيب مسجد الجامع فان المسجد اضيف الى الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع لم يضاف اليه ولا صفة المضاف
ثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائما مقامه منظورا اليه فيكون
بمنزلة الصفة الغالبة فتضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان
الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى فيقدر محذوفا اي
صلوة الساعة الاولى فيقدر لحبة الحمقاء على الاحتمال الذي ذكرتم ولكن هذا التاويل
لا يتاتى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف مكان
هو جانب منه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر عنه الجانب بالغربي هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله والصفة الى موصوفها نحو جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقد تقدم الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد وجعلنا كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى
جنس الذي يخصص به كما اضافوا خاتما الى الفضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب والامر في ما نحن فيه ليس كذلك لان المضاف اليه العموم المخصوص الى
ذلك المضاف اليه كاسامة ابو عمر كاتب واسد في الاسد [illegible]

وعجس ومنع في المعاني والاحداث وعم مترادفين بل متغايرين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليثا اسد لا يفيد الا
ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث الى الاسد يكون ذكر الاسد اضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
في المضاف فيهما يختص له يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعتبة العين عن الشيء اذا كان اللام فيه
للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم الايضاف اسم مماثل
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد او كرز اسمان
لمسمى واحد كليث واسد ومع ذلك اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول بجعل
احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح و
اللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره
حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاوضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء بعد السكون الى
ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فاذا كان
اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب يقلبها
اي الالف ههنا لكونها لغير التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ
ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب فان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيهما وهو
كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة و
ادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان ما قبل الياء او الواو مفتوحة بقي ما
قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم
تحرك واختير الفتح لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافا الى ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالمختار في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل
فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر ع
ابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجيب عنه
في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقصود
اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا وقلن لنا ابانا نفديكم ونفوكم
اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند

الإضافة إلى ياء المتكلم وإنما فصلها بما عن أخواتها لأنه لم ينقل عن العرب فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة ويقال في فم حال الإضافة إلى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والإدغام في الأكثر أي في أكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها إبقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة وإذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء أفصح منها أي من الضم والكسر وجاء حم أيضاً مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حماً وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حمواً وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالألف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقاً أي جواز مجيء هذه الأسماء الأربعة مطلق غير مقيد بحال الإفراد والإضافة بل يجيء هذه الوجوه في كل حالتي الإفراد والإضافة وجاء هن مثل يد مطلقاً أي في الإفراد والإضافة فيقال هذا هن ورأيت هناً ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف إلى مضمر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس والضمير ليس باسم جنس وقد يضاف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولا يضاف إلى غير اسم الجنس لكن الأشهر وكأنه خص المضمر بالذكر لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم فنفى إضافته إلى المضمر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم باعتبار إضافته إليه ولا يقطع أي ذو عن الإضافة لأنه جعل وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول عن الوصفية إلى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو إن في ضرب ضرب لعدم كونهما من أفراد المحدود كل ثان أي

نحو ضرب ضرب زيد

متأخر حتى لو لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني
والثالث فصاعدا متلبس بإعراب سابقه بحيث يجعل إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه
من جنس إعراب سابقه باشتراكهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فإن العالم إذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع والرفع
في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم الأول الجائي والرفع في
قصد المتكلم بنسبة الجائي إليه مع تابعه لا إليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدأ وخبر كان وأخواتها وثاني مفعولي ظننت وأعطيت وقوله بإعراب
سابقه يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الأشياء لأن العامل في المبتدأ وخبره وإن كان هو الابتداء على المذهب المعول
اللفظية للابتداء لكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندا إليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فلم يكن ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث إنه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فلم يكن
انتصابهما من جهة واحدة واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف أعم من أن
والسابق أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا حقيقة أو حكما فلا يرد نحو يا
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا على طريقة أن القطعي كل قسميها التبعية
وإن التعريف إنما يكون للجنس وفيها الحصر للأفراد والأفراد في الحد الحقيقي
والتعريف حول كل وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما أدخل كل أفاد
سمة الحدود على كل أفراد المعرف فيكون جامعا والظاهر أن الحدود فيها
فيكون جامعا مانعا فحصل حد جامع مانع يكون جنسا منه كالنعت ومن جملته النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
على معنى في متبوعه مطلقا أي دلالة مطلقة على معنى في متبوعه

المواد احترز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او العطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد غلامه او جاءني زيد نفسه لم تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة لان الوحدة تفهم من البناء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان الذات صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا في بعضها الذي يدل على ذلك المعنى لا بعضها جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالة التركيب مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات

المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا
يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان نحو مثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على
معنى حاصل في ذاته فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان
الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائني زيد غلام وبوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اي الحسن حال الرجل وصفته وقد
بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة قائمة بمتعلقه باعتبار حصول الحسن لمتعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان باعتبار
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها
في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في خمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي باقي خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد

واعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف بها ثلاثة اضرب اسم
لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر واسم يوصف ولا يوصف به كالعلم
واسم يوصف ويوصف به وهو ما سوى ذلك ... الالف واللام و
المضاف الى المبهمات واسماء الاشارة والقسم الرابع ما يوصف به و ...

[illegible]

وانما ضعف قاعدون غلمانه لانه يلزم الاسناد قبل الذكر ... القاعدة
وهذا على مذهب من يقول اكلوني البراغيث وانما قال ضعف
ولم يقل امتنع لانه يجيء عند بعضهم ...

كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بالانفصال لما تقدم ... فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا بالتذكير او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر وقائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف و الفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان تبعية الوصف للموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد ان تبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه و حسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامة المثنى والجموع

قام رجل قاعد غلمانه ... حسن
قام رجل قاعدة غلمانه ... حسن
... [illegible]

[illegible]

في الفعل المسند الى الظاهر فهما ضعيف يجوز من غير حسن والاضعف يقعود غلمانه
وان كان يقعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن يقعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل
الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف ضمير المتكلم
والمخاطب لا يعرف المقام فيه اوضحها فلا حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلل الوصف الموضح الوصف المادح والذام وضمير ها طرد اللباب ولا يوصف بلانه
ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لا يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا اعتذار الشيخ
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف الضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة فهي اعرف
منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه
لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون دونها والمنقول عن سيبويه عليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساوات ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي بذي اللام الاخرى او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عند المسلم
بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف في التعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف المعارف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للعام اخص فهو محمول على البدل عندنا

هذا الذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد دفعه لا
يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستغناء
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن
اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف
بالحرف تابع مقصود اي مقصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد يقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون ذكره لتوطئة ذكر التابع
وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف كلتاهما مقصودتان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله وسيفصل

ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله
تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها وصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يستلزم ان يكون العطف للثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفة فلم يتوجه انها صفة وقيل فقد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل بانها
الاستثناء انه في قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
نقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من
التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالة لنا فيهما على ما تدل عليه في
غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فيجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك

لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان
كالعطف على بعض حروف الكلمة فأكد أولا بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك
المتصل وإن كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به
بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز أن يكون العطف من هذا التأكيد لأن
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا
وهو باطل فإن كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا إن كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
إلى التأكيد بمنفصل نحو ضربت أنا وزيد أو ضربت ضرب عمرو وغلامه إلا أن يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد لأنه قد
طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاكتفاء بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فالمعطوف
هو آباؤنا ولا لأنه بعد حرف العطف لتأكيد النفي وأما أنه يجوز تركه لأنه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد إذا لم يفصل أيضا
هذا واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف
بلا تأكيد وفصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على الضمير
المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال
الفاعل المتصل لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمر حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استغناء المرفوع لم ... ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا ...

جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا ينصف ذلك فكيف يكتفى به فلم سوا الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
المال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجه ما لا وله الثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ ليس البين مضافا الا الى المتعدد فيلزم جره بالتا
كما في حرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اصح لزوم اعادة الجار فحال السعة
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو القوم
كلهم والابدال منه نحو يعجبني جمالك انت من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من
غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا
مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب ما كان المتبوع او بعضه او
متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل منا
سبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف عليه يتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من
تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى العامل بشرط ان
لا يكونا بنفسهما ممتنعا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى العامل
احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط

أن يكون ما يقتضيها متحققاً في المعطوف احترازاً عن مثل قولنا يا زيد والحارث فإن
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فإن ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف وأما نحو رب شاة و
سخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين أي رب شاة وسخلة لها أو محمول على كثرة
الضمير كونه محلا على المنفرد أي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في أحوال الإعراب إنما يعتبر بالنظر إلى نفسه فإن كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلا يجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو إلا بضم زيد بالنظر إلى حرف النداء و
كونه مفرداً معرفة وفي نفس عمرو مثل زيد في كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد
وعبد الله فإن عبد الله ليس مثل زيد فإن زيداً مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن
ثمة أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل زيد
ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في ذاهب إذ لو نصب أو خفض لكان
معطوفاً على قائم أو قائماً مما يكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد إلى اسم ما فتعين الرفع على أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولأجل أن يرد ما كان لقائل أن يقول هذه القاعدة
منتقضة بقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب فإن يطير فيه ضمير يعود إلى
الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فأجاب عنه بقوله وإنما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
فاء لما كانت للسببية بأن يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك
القاعدة أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الأولى والمعنى الذي إذا يطير فيغضب زيد أو يعلم منها سببية الأولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب بمكان ويعلم ضميرها الذي يطير

فيغضب زيد بعطف انما الذباب واذا عطف اذا وقع العطف شيئا على معمولي عاملين
بان عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي
ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اعني امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون
الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل حقيقة اذ العامل هو الاول والثاني
تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول
الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف العطف لم يقو بقوة يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها ومعنى
عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور
المرفوع او المنصوب بحسب كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
حقيقته في هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي ما يشار
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

اليه فيثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فهذه النسبة هو المتبوع لا
غيره وذلك لنا انما الدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به
تجوزا اما في المنسوب نحو قول الذبيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب
الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه
فانه تجاوز من الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي
قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه وعينه او في الشمول اي التاكيد بما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن
السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه ربما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه تريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكليهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر
المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
في متبوعها وما افادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه بحقيقة لكن لا في النسبة او الشمول وهذا حاصل
ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول
اي مكرر اللفظ الاول بعينه او معناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت و
ضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضمير هو بعينه
الا المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا اي التكرير في الالفاظ كلها

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غيرها للنحو لانه يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
[illegible] لا المعنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وعطشان نطشان اكتع
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي
[illegible] ابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه [illegible]
الالفاظ ومعناها التاكيدية بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد فيقول في المذكر
الواحد نفسه وفي المؤنث الواحدة نفسها بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المؤنث وغير العاقل من المذكر والثالث لما سوى النفس والعين [illegible] كالقرء
سوى الثالث تابعا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة الكل
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كل نحو قرأ
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة فتقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع [illegible]
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها

اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في استعمال العرب والافصل ان يقدم اكتع على ابتع وابتع على ابصع ونظيره في ذلك الترتيب ان يذكر اولا العشرون ثم الثلاثون ثم الاربعون ثم الخمسون ثم الستون ثم السبعون ثم الثمانون مع اختلاف الاوزان في هذه الكلمات فان العشرين تأكيد للاول والثلث للثاني وكذا الى الآخر فان الجميع تأكيد للاول لانها كالصفات وهي صفات للاول

مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل لا يتحقق الا بالاحاطة بالافراد مجتمعة ثم يتصل بالاجزاء لا بعض تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون ذلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد يتجزي في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت وانما ذلك لانه لا يلتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن في نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين قلما يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا و اكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة جمع تابع لما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها

واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد لها ترتيب في استعمال العرب والافصل ان يقدم
وذلك الترتيب ان تذكر اولا اكتع ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلث الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع ثم من النحاة من قال ان الضمير المنفصل
والنفس والعين كلاهما تأكيد للضمير المرفوع المتصل لانه المقصود بالتأكيد ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس والعين
للضمير المنفصل لانها بعده فهو اقرب بالتأكيد
بهما
من الاول لوجود الفصل بينها وبين الضمير المتصل منه

على معنى الجمعية والمرفوع ذكر بيانا من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع
التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا لو فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد بدل من احد فليس فيه ما نسب اليه
عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل هو سبب فالبدل اشتمال المبدل منه على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه و
بدل الغلط اي بدل هو مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب لادنى مناسبة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني

اعلم ان الغلط قد يقع في فصيح الكلام وشهر من غير تردد في ان الغلط يقع قسم من غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاء زيد فسبقك لسانك
الى عمرو فتداركت فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركت بذكر المقصود وهذان لا يقعان في فصيح الكلام
ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عنه الاول الغلوط فيه بكلمة بل ونحوه وهو ان يذكر البدل منه عن قصد ثم توهم
انك غالط وهذا يعتمده الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط
نفسك وترى انك لم تقصده الا تشبيها بالبعيد كذلك فتوكد بعده تشبيهه بالبدر ... والنفي من التفريع على ما سبق ...

متحدان فيما الا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد اخوك
وان اختلفا مفهوما الا انهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان بعض المحققين
في جواب النظام كلام لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والفاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ولا يكون التوضيح الفاصل به
مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني
البدل البعض جزء البدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي البدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلبت زيدا ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره فضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بقي هنا ان يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل البدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
البدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان الفرس جزء منه فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يوجه لمثاله مثل رايت درجة الاسد بوجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج

عبارة عن مجموع الذبحات واحتمال أن يجعل هذا البدل اشتمالا أيضا ولم يتبين بدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب والحق أن هذه الأمثلة مصنوعة
والرابع أي بدل الغلط أن تقصد إليه أي يكون بأن تقصد إليه أي إلى البدل من غير مناسبة
ملابسة بينهما بعد أن غلطت بغيره أي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
أي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا أخاك ونكرتين نحو جاءني رجل
غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد وإذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون
المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو ضربت زيدا
أخاك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته زيدا ونحو
ضربت زيدا إياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب مثل ضربته زيدا لأن
المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود لعدم كون مدلول الثاني منها مدلول الأول
فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي وضربتني
الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم
من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح
لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني مثل أقسم بالله
أبو حفص عمر أبو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر
بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه

واما الفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل في صورة جميع الصور فان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول ١٥٦

كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي يحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفصله من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو
غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من
الطير لكونه فاعلا للظرف ان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع
حال عن فاعل ترقبه او مفعوله مترقبة لازهاقه وهمه لان الانسان ما دام به رمق
فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا
ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بمثل ما هو اعم من هذا الباب كل ما امتنع
اذا كان عطف بيان حكما لا كان بدلا فيتنا ومنه صورة النداء ايضا فانك تقول يا
غلام زيد وزيدا بالتنوين فهو محمول على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان وفي يا غلام زيد بالضم ولا تجعله بدلا فالمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو هو
لم يعرفها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب مبني
الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المقتضية لمنع
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن

الترکیب من الاسناد ومن ذلك لیبین بذلك حتی یاء التعریف
فقد یعوض التنوین فان قلت یجیء من التحسین فاق صوت
الغراب فلت الاصوات یستعمل الاسم التی لا انها لیست
صوتها تضیف کلمات تحفظ من کونها اسما ولا نظرة
فیما بین البیان ...

الاسم معنی المبنی الاصل مثل این فانه یتضمن معنی همزة الاستفهام او یشبهه کالتها
فانها تشبه الحرف فی الاحتیاج الی الصلة والصفة او غیرهما او وقوعه موقعه کنزال فانه
واقع موقع انزل او مشاکلته للواقع موقعه کفجار او وقوعه موقع ما یشبهه کالمنادی
المضموم فانه واقع موقع کاف الخطاب المشابه للحرف فی نحو ادعوك او اضافته الیه
کقوله تعالی من عذاب یومئذ بفتح میم یوم بالفتح او وقع ضمن مرکب بعضه علی وجه یتحقق
معه معاملة فعل هذا المضاف من المرکبات الاضافیة المعدودة کغلام زید وغلام
عمرو وغلام بکر مبنی والمضاف الیه معرب ولما کان المبنی مقابلا للمعرب واعتبر فی
المعرب امران الترکیب وعدم المشابهة لمبنی الاصل کان المبنی ما انتفی فیه مجموع الامرین
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فکلمة وههنا لمنع الخلو واما اختلاف
ترتیب ذکر المشابهة والترکیب فی تعریفی المعرب والمبنی فلعله لما اجرا اذا اللفظیة بما فی
مفهومه حرکی ثم ذکر القاب المبنی من حیث حرکات آخره وسکونها فقد یکون حرکة
ضم وفتح وکسر الحرکات الثلاث ووقف السکون واما الکوفیون فیذکرون القاب
المبنی فی المعرب بالعکس والمراد بحرکات والسکنات البنائیة التی تعتبر فیها البصریون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا تعتبر فیها الا انها کما یطلقونها
علی الحرکات الاعرابیة ایضا کما مر فی صدر الکتاب حیث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والکسرة جرا وعلی ضدها کما فی الراء فی رجل مثلا مفتوحة ومیم مضمومة ...
حکما ای حکم المبنی وانه المرتب علی بنائه ان لا یختلف آخره ای آخر المبنی لفظا لا مطلقا
بل باختلاف العوامل انه قد یختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابن
ومن بعده هی ای المبنی والتانیث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة
الموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا علی
اسماء الافعال الاعلی الافعال المتصدرة بحث الاصوات فیها بعدها الاصوات الا انها

الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب اذا كان مبنيا على الحركة فلا بد ايضا لذلك من علتين اخريين احديهما
علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون
الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ لم يتقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم
ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم بتفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وحينئذ كانه في حكم الغائب الحاضر المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا وهؤلاء المضمر بالنظر الى ما
بعده قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير

مجاورة له نحو ما ضربنا الا اياك والمنفصل هو المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله
ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الانفصال ان شاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل الخ
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضربت ضربنا على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهي بين اوسطها الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وتاسعها
الضربن على صيغة جمع الغائبة الماضي المجهول وابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم لو
لا التغاير واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان واما التاء وحروف
الاواخر لواحق للدلالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث النوع الثالث
اي المنصوب المتصل هو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن الى
انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس ... مثال المتصل

بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن إننا الى إنهن وكان
القياس أن يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
بدلا عن ستة معان كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر و
المؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتما هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع خمسة خارجة بهذا الجمع اعني للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر وكلمة لثمانية عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة
لستين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل خاصة بعد المنصوب والمجرور المتصلان فيستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
هو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما جعلت في آخر الكلمة المشهورة ويكون فيما بقي دليل على ما الفعل على ما مضى ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او
فوقا الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب ويضرب
وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو قائم

الزيدان كقولك زيد ضارب هند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في
ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل
والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الى
ان الياء في نصب يضربان والنون في يضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا
يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا بذلك
الفصل بان في الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه الصفة
ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كانت له فانه لو لم ينفصل الضمير عن
هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو
قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم
خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد الا لا حاجة اليه اذا
وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد

[illegible]

الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل واخصر اعلم انما هو الاصل
مثل بالضرب مثال التقديم الضمير على العامل فما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص هو هنا وانا لك والتبر مثال لحذف العامل اي انا نعطيك والتبر
وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد
ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الفعل
الضاربة على زيد حيث وقعت خبرا وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد
ولكنه تأكيد لانه لا فاعل مثل نحن الذي يفعل ضاربوهم نحن ودع عن الزمخشري ان
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة اللبس بها لتثبت الحكم في
صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز به عن
نحو اكرمتنا في المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب الاتصال فان كان نحو تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
الى احد الضميرين اعرف من الآخر احترز به عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياه فانه يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمت احد
الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترز به عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فانه يلزم الانفصال بعد المتكلم فانه الاعرف ولا يلحق
في اصل الوضع بارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه نحو الاتصال ايضا نحو
اعطيتهموك فلك الخيار في الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بالفصل وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجزء الاول لما الاضافة

[illegible]

ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف لانه هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك لا علاقة
بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكونا عرف ولكن ما قدمته فهو في
الضمير الثاني عين كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلان لا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكن اهتمام تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا بها نحو كان زيد
قائما وكنته لانه تشبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي
تشبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل احسن من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر فتقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا الى آخرها لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بمقصود وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا فتقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور

وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور فذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيهما لعدل لولا
وسيبويه في نفسه اما عسى فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى انه حرف محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذ لحقته تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
ولهذا سميت نون وقاية مخصوصة بتلك النون الوقاية في الامر وفي المضارع لكن لا
مطلقا بل خاليا كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربين لئلا يحتاج
المضارع بهذا بالكسرة وبخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة انت
الذين كفروا ولعل الحمل عليهما وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع وفي
لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة
على حركات البناء في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات في ان واخواتها لو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وهذا في اخواتها كما في
ليت ويختار حذف نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهنا يعني حسب المحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا

وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون خبرا وكونه نعتا
يصلح بهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه ذلك عند اختلاف الاعراب كون المبتدأ ضميرا
ونحو ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل ان ذلك المرفوع ان يكون خبر
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لانه في المعرفة لامتناع الكلام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واتقى مثال الافعل من قبله نحو العوامل بدون
المعرفة ويعدون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي
للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استعمل لفظ الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله مجلبا بحكم الغاء بكونه مبتدأ او الا
فالعرب لا يعرفون المبتدأ ويجعلون ما بعده خبره فيقول خبره اسما مرفوعا على ان الجملة
الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله
مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق في بعض
نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وفي الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
ايراد لفظة قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير يرجع اليه وضمير
القصة اذا كان مؤنثا ويجيء تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بين
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع لا لبيان اختلاف
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية

او لاً وبعضها بالمرة ايضاً كذلك قوله يفسر بالجملة بعده متعلق بهذا الوارم بجمل الاقدم على ما
ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ وجملة الشان
وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل تمام رفعه بالجملة وبعد التام
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلاً او منفصلاً واذا كان متصلاً يكون
مستتراً وبارزاً على حسب العوامل فان كان عامله معنوياً بان كان مبتدأ كان منفصلاً
وان كان لفظياً يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستتراً والا بارزاً مثل هو زيد قائم
مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز
ويحذف عن اللفظ باضماره لاتساع نحبها لكونه منصوباً ضعيفاً جائز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصلاً لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير دل الدليل عليه لانه خبر كلام مستقل
مثاله انه من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه يجب فيه الاضمار هيهنا مع كونه منصوباً لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففتا ان وان لتعلقها بالتشديد الواضح فيهما
وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
ان كلاً لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ
قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملاً مع انها اجدر به ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هيهنا كما يدل
عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب

الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه يعني مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما يحمل الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما
بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير
الى مرجعه على هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقولهم مبتدأ وقوله
مع ما عطف عليه مفيد لكل واحد منها بحال خبر له وفي بعض النسخ في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا وتي هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه تنوب عنها الا هي
وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وجعلهما اصلان وللفرع
باصالتهما مقدما على سائرها العرضيتها وذي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف
والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة
توهم بعضهم من اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعا
للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا كتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة تعني تدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار

اما ها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على الخبر الاسناد به كقولك
ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها الكاف باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و
انما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم
يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة
واشتراك الخطاب الاثنين رجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يبقى الى ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين على هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن و
تانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذانيك فقد اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لانقل ذينك فانه خطاء ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لانه متوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين وتارك المتكرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام
الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا ولها الي غير هذا الفرق تلك وتانك
وذانك ها لكون ها بين الحرفين شديدا واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد والبعيد اذ يجعل فيه اللام اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما ثالثها فذلك وتالك مخففين واولالك بغير اللام للمتوسط وما
هو للمتوسط بعد حذف الخطاب مثل القريب وثَمّة وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وبكسرها ايضا فللمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من هذه الاسماء
فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** الموصول المعدود من المبنيات في
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته بمعنى لا يكون جزءا تاما
الا بجزء تمييزا او التصحيح جزء تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء
التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحصل به المركب ولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قلنا كونه جزءا اوليا لا الاجزاء مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرفنا الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا احتياج مثل ذلك وجعلها
بها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معها جملة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما
علم ضمنا لمزيد التنبيه لا احترازا عن مثل ذو جيت ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب
المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد

اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا
بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير
له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة في صورة مفرد لصورته عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى
المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب
والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كالاين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما
الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم جزئية الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق

لم يبنا ويعقلها لم يبناه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي ايضا ليقوم مقامه مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذه
الفن من المسائل [illegible]
في الجملة الفعلية بالذي بعد بيان طريقة الاخبار [illegible]
النحوية فقول النظر فيها حتى تعلم ان ذلك الاخبار في الحقيقة [illegible]
فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت ايها المتعلم اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي او الالف واللام فانك لست
صدرتها للاخبار لان الذي تخبر عنها لا تخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي وما
يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما
هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال
من المخبر عنه او من اخرته بمعنى جعلته خبرا لما اخرا فاذا اخبرت مثلا عن
زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي قدمتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في
موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في
الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا
وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك التي مثل الذي الا ان الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل
المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
ليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في بئس منطلقا

ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرفي النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر
منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
الضمير صفة وموصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يكون الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير
الذي هو معرفة في موضع الحال وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير
كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير
بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو
قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد
ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد
واذا جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد

فأما ما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع أصنع وموصوفة إما بمفرد نحو مررت بما معجب لك أي
بشيء معجب وإما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال أي
شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند أبي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو
قوله تعالى فنعما هي أي نعم شيئا أو نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما أي ضربا أي
ضرب كان ومن كذلك أي يكون موصولة نحو أكرمت من جاءك واستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب أضرب وموصوفة إما بمفرد نحو
قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا أي شخص غيرنا أو بجملة نحو
من جاءك قد أكرمته إلا في التامة والصفة فإن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة وأي
للمذكر وأية للمؤنث كمن في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة فإنها موصولة
نحو اضرب أيهم لقيت والاستفهامية نحو أيهم أخوك وأيهم لقيت والشرطية نحو أيا ما
تدعوا فله الأسماء الحسنى والموصوفة نحو يا أيها الرجل فالرجل صفة أي وقعت صفة لها فلم
جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة أصلا أجيب بأن أيا الواقعة صفة هي في الأصل
استفهامية لأن معنى مررت برجل أي رجل أي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرف كل أحد
فنقلت من الاستفهامية إلى الصفة وهي أي كل من أي وأية معربة بالاتفاق وحدها
لانتشاركها في الإعراب ضربها لأن الأصل الاختلاف في اللذان واللذين وفي
في ذو الطائية وإنما أعربت لزوم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث وإذ وإذا إلا إذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا فيمن قرأه بالضم أي أيهم هو أشد
وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهها بالحرف من جهة
الاحتياج إلى الجزء الآخر الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لأنه حذف منها

بعض ما يوضحها كما حذفت من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستغن اي الموصوف لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استغنى التي حذف مستثنى لها لانه ذكر في حكم المنادى ان كل ما يقع مثله صفة لمعرف فهو موضع مبنيا الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبني الاصل فاما مثل أف فبمعنى أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمثال الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واما انها ليست بافعال بل اسماء مع ادائها معنى الافعال امر لفظي فهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال التي لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون بعينها موضوعة لكلمة مهل قال الشيخ ابن الحاجب قال بعضهم
انها مثل اسم اللفظ اسكت اذ يجوز ان يعني الفعل موضع لفظ الفعل الا انها
تجري في العرف مجرى ما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت ومما لم يجمع بلا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان مثال الامر والماضي
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الفتات [illegible] نقضا على التعريف وفعال التي مما
يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس [illegible] كثير [illegible]
الاول قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد فلهذا قال بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة وكانه قياس
لكثرته وانما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار وعرعار وفعال الكائن مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة
ولم يظهر لي الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال الكائن صفة لمؤنث مثل يا
فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لذي
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة المبالغة
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عنه ان لا يخرج عن
النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما
المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال [illegible] كلام طويل [illegible]
[illegible] فعال [illegible] لكونه علما للاجناس [illegible] من الاشياء وانما قال علما [illegible]
واما [illegible] الجنس باعتبار [illegible] كان علما كما قالوا [illegible] المعاني لا للاعيان

وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء فان فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه مكررا مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف ليسلك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** علم ان الاصوات الجارية
على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال و
هي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم المتعجب
وي وفي البعض ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوتا ما كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وفي البعض ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وفي ايضا لا
يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست

بالبناء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء اجراها مجرى الاسماء بإعطائها
حكمها وتثبت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صوت صادر
عن حيوان الانسان وتشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المتمولة او صوت به للبهائم بعضها لاجل اخذها او زجرها او دعائها او
غير ذلك وانما قلنا مثلا لان التبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها
على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اي صوت غير انسان يشبهها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** وفي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او
فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا قبلها
ولا مثل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا فانها
التي بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو
خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب

احدى الكلمتين مع الاخرى والثلث انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في
عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا
النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة
تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة مثلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او ضمير بنيا اي الجزءان
الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر واحد وعشر
بل المراد صيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد فواحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي اشتق منه فان الثالث مثلا واحد من
الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما انطلق على هذه الصيغة
من المعرفات الدالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات والمعتبر
ذلك من مجموع الجزئين لانه صيغة فاعل الاسم ... جميعا فاقتصروا
على الجزء فاعل احد الجزئين ان ياخذ بعض حروفه من كل جزء مظنة الالتباس
اختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر باعتبار وقوعه بعد العشرة فحادي
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف

الكنايات

لا باعتبار ان اصله حادي وعشر فلا معنى له وعلى هذا القياس الحادي عشر
ثم لا امر في بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما
الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والآخر
ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف وفي الافصح
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول تماما هو افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احداهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف الثاني والثانية منهما اعراب الجزئين
واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة و
الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى
المصدري وليس كل ما يكنى به مبنيا بل بعضه ولم يتعرض الا لبعض منه وكانه اصطلح على
المبنيات ان يطلق بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يعد بعض الكنايات كما في بعض
الظروف وبعض [illegible] لا بالتصريح به منفصلا فكأنه عرض تعريفها مطلقا و
تعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وجاء كذا للكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او
غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل
واحد كلمة وقعت موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق الاعراب والبناء فلما
وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات فعل

التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي وان كان
في الاصل معربا لكنه محي عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من التنوين ممكن و
لهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن عدد المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت تتوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل
مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير هو ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا البحث محل التصحيح
بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصحيح وتدخل من فيهما اي في مميز
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح
الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دالا على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم
استفهامية كانت وخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما اي وقع كلتاهما الكاف اي وقع لنا بينا الاستفهامية والخبرية فهو على اوجه

كلا

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب اقتضاء ذلك
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المعنى وذلك انك تقول كم يوما صمت فكم منصوب على
الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات مما هو بحسب المعنى في الاستفهامية نحو
كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير فان
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما
قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان
لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوزوا تقدم الجار
عليهما لتعذر ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة عقلا
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ

١٨٢

ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا المبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده
معرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هاهنا
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في
قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام العامل الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم
فيما في الوجوه الاربعة الاعرابية بالضوابط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يجيء
انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي وانى
واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذ ما مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فتنبه واذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما
صنعته والثاني فيهما الرفع على الخبرية لا سيما ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك تأتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن رأيته فهو مكرم وما تفعلوا
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما اي في جميع اسماء الشرط الرفع على
الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف وان قيل اذا لم يحتج الى مخصص فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشارح الرضي ولم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب فيما هو
لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا لمبتدأ مقدما على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك مثلا اي متى كان عهدك بزيد واما

اي فيما في هذه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية بضابطة
تقدير انتصابه على الظرفية نحو له وقت بجنبك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر
ذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم
عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب لا يخفى على
ان هذا المخصوص مما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلاثة
اوجه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على
تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى ان يحمل
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذه خلقة لها انسبها السوء لخلقة وانما عده حلبت على النعمة معنى
تغلبت اي كنت كارها بخدمتها استنكافا منها لخدمتها على كره مني واختار من نوع
خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع
عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة فيكون حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى دناءة طرفي
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كثرة

عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة
على انهما كم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة وقوعه
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في
موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها فالبسط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عادوا اذا نصبت نصبتهما واذا خفضت
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل
كم مالك وكم ضربت في كل منهما فالمقامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بكم وقصد العلم
بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اي كم ضربة او ضرب ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المقصود النوع
ظاهر واذا كان المعدود الملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المثال الثاني مثالا لكم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم
منصوبا على المفعولية الظرف وهي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها
عند تعدادها ببعض الظروف فالحاجة الى ذكر البعض هنها انها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف يقطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان قصد
نسيانه اعرب مع التنوين نحو ضربت بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة

عن الاضافة

عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت
غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه وحركت بالضم جبرا لنقصانها كقبل وبعد ومما اشبههما
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ودون ولا يقاس عليها
ما سمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب قال
الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فهو كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاولى ان يقال
واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير حتى وانما شبه الاسم
البناء على الضمة وان لم يكن من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام فيه وكما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعلت هذا لا غير وليس غير
غير لكثرة استعماله بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال
الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر لكثرة
الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا بجر سهيل فيه مضافا الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا الجزء فيما يجيء كالشهاب ساطعا
وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من

الظروف المبنية اذا زمانية كانت ومكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اي اذا
اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب
العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في
قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجأه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية و
المراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من صدم فجوز الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي ففاجأ السبع
واقفا او حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا
يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما
هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به لفاجأت

المفعول به

لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت
زمان وقوف السبع او مكانه اي اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك
اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اذ من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضي وبناؤها للمعرفة كحيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
ايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد
جاء كسرها ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين في الصاحب المفضل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط
مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على

الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية

مذ ومنذ بمعنيا الموافقة لهما مذ ومنذ حرفين فيكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان

الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم الرؤية يوم

الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة

كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول

مدة عدم رؤيته هذا اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان من واحد لا يحكم عليهما

باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع

اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما

رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين

مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما

لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان

الفعل يليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد

اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يبقى منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي

جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر

نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على بناء

الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان

ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر

بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير

فيما خرجت مذ ذهابك ما خرجت مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل

واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل المضاف لانهما

اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده

خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وقد التزم جابر واعلم انهما اذا
كانا مبتدأ او خبراً فهما اسمان صريحان للظرف فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم فهما
اعم من الظروف المبنية لديه بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال [illegible]
وضع الحروف عند حمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عندنا
فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان غائباً عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة سماعاً تشبيهاً لنونها
بنون التنوين في مثل رطل زيتاً ولذلك يحذف نونها [illegible]
استعمالاً من غيرها ومنها قط مفتوح القاف وضم الطاء المشددة وهذه
اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعاً لضم الطاء المشددة
او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي بمعنى حسب فهذه خمس لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقد يجيء
[illegible] الازمنة الماضية [illegible] المخففة
وضع الحروف وبني المشددة لتشابهها الاخيرة المخففة وقيل حملاً على اخته
ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء مستغرق

النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افعله عوض وبناؤها على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ للاضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف يجوز بناؤهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في شيء اي كل شيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء متلبس بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار لترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء اعيان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع

له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الى نحو التي واللذين فانه ليس بمعرف باللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا تقصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل السادس المضاف الى احد هذه الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول اذ المنادى لا يضاف اليه مثل كان عليك ان تقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف

الى الاشارة الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك فجواب ان المراد بالقصد الاول احدها امر
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان
لفظا مضمرا او علما او مثلا او مشبها فهو مستثنى من هذا الحكم معنى يعني اضافة معنوية
تقوله مضمرا مفعول مطلق بحذف مضاف ولعل يريد من المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم
بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
لفرد معين بغلبة الاستعمال. وادخله في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكانت
هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باسمها له غيره واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي كائنا ولا بوضع ولعله تشمل الاعلام المشتركة
فلما انتهى الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر او التنبيه على
ترتيب بينها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
بعضها الكنا عند الغالب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس
فيه ثم المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لانه اذا قلت
انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالحاضر فيتوهم ان الخطاب له والملتبس
المراد بالاعرفية الاكون في المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ثم يذكره الثقة
في عدم مراعاة رتبة المتكلم والمخاطب تراد دونهما واقتصر على بيان المضمر بين

١٩٤

اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه هذا ما اثبتنا التفاوت بين اصنافها
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة **اسماء العدد** انما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدود والكمية
آحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او
اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان
يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب
بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وفرسخ ومن
ومنوين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد
التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كعشرات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلاث مائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر ومثناه وواحدة اثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث ومثناها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة الى عشر نسوة ولم يعكس الامر لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا اثنا عشر وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة اما ابقاء الجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب فلما ذكر واما تانيث الثاني في المذكر فلكراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكموا عليه بانه جعل جزء الثاني مؤنثا في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين في التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وخمس فتحات في ثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على

كل

ثم يعطف من تلك العقود الى ما قبلها نحو احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بعدم التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
فوق التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كما ثنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء
العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون
في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين فتقول فيهما اذا عطف تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزايد عليهما لكون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا
واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة و
مائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوزان
بعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشر فتح
الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان
الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء مع فتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا
الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا من وجه زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة

الشارح الرضي ويجوز كسرها لدلالتها على الياء المحذوفة لكن الفتح هو الموافق لاخواتها
لانها مفتوحة الاواخر كهيئة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اوجبوا جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث
مائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها
وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد لما انجبر في العقود فلتعذر الاضافة او
لا يستقيم بقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة
نون جمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد الا في
عليه خمسة عشر رجلا لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك التمييز
فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلاث مائة امرأة مع ان فيها
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطلان مساواة امرئ في افراده فلانه لما صار منصوبا
فضلة فاعتبر افراده فيكون المفضل قليلا ومميز مائة والف ومثناهما وجمعه الجمع
الالف انما لم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها قليل العدد
مرفوض لا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال

مائتا رجل كما يقال الفا رجل بغير نون مميز لانه لما كانت مائة والالف من جملة العقد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما
يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل لكل منهما ما يصلح ان يكون
مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة
رجلان يفهم الجنس والاثنينية فتركهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان
مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك لانه اذا كان مميزه مثنى
عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز
الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتجاوز الجمعية عنه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد بها اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني

١٩٨

به عن ذكر الواحد على حدة واذا اصطحب مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخصر على ذكرهما والاثنان زيد للواحد تعيين
اثنين بعمل وذلك الاستغناء انما يكون لان فائدته اي فائدة لفظ التمييز التنصيص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح بالذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد
على حدة تقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بحسب
اعتبار تصييره اي تصييره ذلك المفرد عددا انقص منه اي بعد به بواحد الثاني
في المذكر ضمن ثاني الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما
اشتق ثاني من اثنين اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا يعني
اي التقول بعد ذلك فلا يجري ذلك فيما بعد الاثنين ولا في ما فوق العشرة الذي هو
مركبات لا ينبغي اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة
من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او
الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع التاسعة عشرة واعلم ان
حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو

نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى لتانيثه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم
اي ومن اجل الاختلاف في الاعتبار من جهة التصيير واعتبار الحال اختلفا فالاخذ
اضافتهما فيقال في الاول اي المفرد من المتعدد للمعنى باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بجعلهم اي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي
صيرت الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد اعتبارا بحاله ثالث
ثلثة او رابع اربعة وحسنه بالاضافة الى مثله عدة اي يكون فوقه احد الاعظم
بل بابه مبناه وفوقه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة الاول او الواحد
الاول نهاية العشرة ذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني احد عشر
بعشر يجان بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويجوز ان
التاء فان لوجوده وجب البناء فيهما او هو التركيب المذكر والمونث ذكرهما بعد باب
العدد لانهما من مباحث ذكر التانيث والتذكير وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه
لانه عدمي وتعريف المونث وجودي المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وضربة او حكما اي
كعقرب فالحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغيره
الثالث من المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ

كذا ر و نار و نعل و قدم و غيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم
متلبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامات التأنيث
التاء والالف مطلقا لكونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد
بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وهذى زعم انها للتأنيث وذلك ليس بجيد لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم
بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة الرجل وناقة فى مقابلة جمل
واللفظى بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل
تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما
بلا تأنيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث
اللفظى تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لظهوره وحكم فانا اسند الفعل بلا فصل كما
هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فالتاء اى فعلامة
الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذ تأنيث الفاعل من اول الامر واذا كان مسند الفاعل
غير حقيقى فانت بالخيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار وهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى وضمير
المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق

التاء

التاء بالفعل وفي تركه فنقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت الشمس وطلع الشمس اليوم الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت اليوم زيد وحكم جمع الاناث حكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان لجمع المذكر السالم لم يجز ثابتة فلا يقال الجاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو ازاعات المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال وحكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فانه بضميرهم الواو نحو الرجال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا وهو الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والأيام اي ضمير النساء وما يماثلها فكونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الأيام وما يماثلها في كونه جمع المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في الجمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال بل هو جمع مفرده فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع العقلاء كالواو وضمير جمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فخرج نحو والالف والياء في ابن لا ليدل على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين لا يخفى ولو اكتفى بقوله ونون لزاد الا ستغراق

هذا مبحث المثنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اما المفتوح فكالياء
الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة تكلفتوا الى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لئلا يلزم ثقل الجمع وفي الالحاق ومع الضمة في الالف والياء
باشتمالها على حرفي اللين وعدم دلالة الحرفي على ذلك لانه فيه تعليل وتسليمه فان قلت انه ان
من امور ثلاثة على ترجيح قيل هذه الامور الثلاثة فالمعلل عليه انه ينبغي في الباب
ان يكون الا لانها بواسطة هذه الحروف على ان معناه جمع مفرده مشكل في العدد
الواحد ما لكونه المثل من حيث انه من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس
الموضوع له مع المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثلها ما يماثله في الوحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه لكونه اشارة الى فائدة لجواز هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال القرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام وكذا القمرين للشمس والقمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة
التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرأين ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والصحيح عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فيقال

اذا كان علما للكثير في باقول بالمسمى بزيدين تثنية وجمعا وكذا عن ادوات عليها اذا علا لا يكبر
باولى بالمسمى بزيدين تثنية وجمعا ونقل بعضهم عن الشيخ ان بقاء الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها يجري الاشتراك في الاسم بخلاف الاسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد
المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف التثنية
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو الذي في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات الاعراب ان كان الفه منقلبة عن
واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان مثنى الى
وهو ثلاثي له والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي ذو ثلاثة احرف فقط احترز
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كانت مجهولة الاصل
عدمه وقد اميلت كمتيان في متى حيث هلو او كان على اربعة احرف فصاعدا على
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالالف مقلوبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما اذا دخل الثلاثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في التثنية لاصالتها كقراءان بضم القاف وتشديد الراء جمع القارئ او
للتأنيث عن همزة اذا انقلبت وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كانت الهمزة للتأنيث منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمرى
بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها

طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة نحو ثقيل من جنس الالف
فيقع لو انبقى بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فيقال حمراان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فتشابهتا بالهمزة الاصلية قراء فثبت في التثنية كما في قراءان وثانيهما قلب
الهمزة واوا لانه غير الهمزة في الصورتين ليست باصلية فتشابهت همزة حمراء فتقلب
مثلها واوا وفي التوجيه الثاني نظر لان المتكلم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا
رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول
المصنف والا فوجهان بعبارة العهد ليكون اشارة عن ثبات الهمزة وورودها الا
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب اللغات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا من الحكم باشتهاره نعم ما وقع في شرح
الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اي نون المثنى للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لعلامة تمام الاسم
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا وحذفت
تاء التانيث في خصيان واليان لا تحذف من المثنى كخنزوان وعرقان في خصيان و
اليان على خلاف القياس مع ان اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها انهما
صوان كل واحد من الخصيتين والاليين اشتد انضمامها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى

وان مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اي في نيابته بالفعل المضارع المبني للاستمرار بخلاف حذف
تاء التأنيث فانه ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اي
في نيابته بالفعل الماضي **المجموع** ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة
تتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي
هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد دالا لكون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير
ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد يخرج نحو المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم توضع للقليل وضعا فقد تطلق عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة يخرج اسماء الاجناس
اذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد واستعملا فبقوله
بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة يخرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما
يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان من حد المجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع كابل
الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس في ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على ان الاصنفين الزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء

وكذا اسماء الأجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع الواحد له من
لفظه كخول وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد منه متحدين في الصورة جمع
تقديرا لعدم علمه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل اذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان مصحح ومكسر
فالمصحح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق
آخره مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب
ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة تعادلا لخفة الفتحة
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع
مفرده الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان
مثل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثرية في الواحد قبل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار و
اعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر
الاسم الذي يراد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين و
بقي بعد الحذف ما قبلها المحرف كما كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان
اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح

المذكر يعني بشرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه فبلك علم اي فكونه مذكرا علما بعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان تخلف فيه الكل كعينين والاثنين كامرأة او واحد
نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة و
المقدرة فيخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع
من جمعيته بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحو صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكر بعقل اي له شروط
فالشرط الاول كونه مذكرا بعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة من
افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل
يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة لكثرة ما نون ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وحدها والشرط الرابع ان
لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور جريح فلا يجمع بالواو والنون

«فرق بين حائض وحائضة ان الحائض بدون التاء لمن ليس بها مدة ولا حائضة والتاء لمن بها حيض والمرأة حائضة بمعنى ... وكذا العقول في طالق وطالقة ومرضع ومرضعة ... ان هذه الصفة مختصة بالاناث فلا يحتاج الى التاء ... طالق وذات ارضاع وذات الطلاق منه»

فيه الشرط الخامس ... شرط ... ولان علامة التانيث ... المذكر والمؤنث ...

ولا بالالف والتاء فانهما لم تختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحصل ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وكونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين واتى الرضي بما فيه تفصيل في الغاية لجمع الاسم المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق باخره اي اخر مفرده الف وتاء الشرط لهذا الجمع الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون ليدل على مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون له شرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث نحو حائض لانه لم يقل في جمعه حائضات فلو قيل في جمع حائض بمعنى حائضات لزم الالتباس او عطف على قولنا اذا كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بجيد بل التي الاسماء المؤنثة التي بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد جمعها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده من حيث نفسه ونوع الداخلة فيه كما في الشاذ فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيرها بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا الشاذ من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض

ايضا مثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الالهامات المتعددة للمحشي وقوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او افراس او اعتباريا كالفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة مطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر واسم الحدث بمعنى والحدث بمعنى فاما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والشرب اولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القاعدة والعافية ومثل بالاولى وبحا لدهما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخفش سماه مصدرا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ومرتضى عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس فيها الكونه عمرا اي غير الماضي مستقبلا

وتقديره ... بان ... تجوز ان ... مما بان
ان الله وقعت ... المضارع ... الاستقبال بخلاف
ما لو وقعت ... فقدره بان ... وكذا ان
كان حالا ... اذ ان زيدا كريما ... اشهر واكثر
استعمالا ... تقديره بان والتقدير ... بعضهم
... تقديره ... بان ...

كان ابدا الا نحو يعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل المناسب الاشتقاق بينهما اي
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول ولم يكن مطلقا مفعولا
يعني بعمل المصدر بجملة بالقطع شرط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فان
اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقديره
الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال يعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعوله لم يجز فيه ما على الاصح لوا منعوا فيه لا اضمر في الصلة
والعموم فيما بعد الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل
ولما كان تحمله الفعل مختص تعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
المفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها عند بخلاف المصدر فانه في نفسه تجتمع
وجمعا والشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاسناد فاذا كان بامر لم يكن ضمرا
فيه بل مضمرا مطلقا فالحاجة الى اضماره فيه الاسناد على جهة الصحيح مثل ضرب
نبدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا المظهر ولا المضمر نحو يعجبني
نبدا الاقل التبيدة فاعل ما غير ملحوظة في مفهومه فلا يتوقف تصوره مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى
الفاعل مع ان ظهاره منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو ولولا دفعا
ولولا دفع الله الناس في قراءة دفع اما المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على خلاف النسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب واعمال المصدر حال كونه مقرونا باللام اي بلام التعريف قليل لانه
عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوزوه على قلة ... بين شيء وبين المقدر به
لم يات في القرآن شيء من المصدر المعرف باللام عاملا لا في فاعل ولا مفعول صريح

فلما جاء عاملا لا يجوز فيه الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
المصدر مفعولا مطلقا فاما نحو ضربا زيدا بدلا من الفعل فالعمل للفعل من غير ان
يكون للمصدر على انه لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا مستانفا من الفعل ونحو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له ففيها ثلاثة وجوه فيه وجه اعمال الفعل لا اصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجها وجهان واما فصل بين
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ثانيا حمل العمل عليه بعض احكام
عمل المصدر في عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو لم يحت في المعنيين توهم
تعلقه بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي مصدر
موضوعا ذلك الاسم لمن قام به الفعل به اي بذلك الاسم الذي قام به الفعل ولو قال لما قام
به الفعل لكان اولى لان ما اجمل امره بذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني بالحدوث تجدده وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
فالظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به لحق
لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة والتفضيل مخلوط الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة
فيه موضوع اسم التفضيل على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل

مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل موضوعا لمن قام به لا له مع الزيادة ولحدوث ان صيغة
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فاسم التفضيل موضوع لمن قام به لا له
مع الزيادة ولحدوث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف لا يلزم ذلك لان
عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما ذكره حمل امثال صيغ المبالغة مثل اكال اسم الفاعل
في الترجمة التي نحن فيها معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وما سوى ذلك فكل ما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو
ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وافضل واكال
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره الثلاثي مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضمومة اولا وكسر ما قبل الاخير ان
لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما ضم الميم
موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام مستفعل كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا كما
يكون لكل من ضم الميم مثال يكون لكل من ضم الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعولين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول
له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل عمل فعله حال كونه متلبسا بشرط اي بمعنى يشترط عمله بشرط هو زمان الحال
او الاستقبال فلا اشكال فلا يعمل في الماضي وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع

فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال
او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المقصود به وهو
المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى
صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما
النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد
بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد او اقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب
الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته لا تجب اضافته اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فقد اجيب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما
اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب على المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما
اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس

بالضاربيه ابوه زيدا الآن او غدا الا انه فعل بالحقيقة خرج علامة من صيغة الفعل الى صيغة
الاسم كراهة ادخال اللام عليه فما وضع منه كضراب من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل
اشتراط ما اشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله
اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا ومررت
بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس لما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فاته من
المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما
مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو قولك الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع
التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرء المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة للام والقراءة مما لا يعتمد عليه **اسم المفعول**
هو ما اشتق من فعل [illegible] موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب فيما ذكر من اقامة من مقام ما
علم مما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر

وقوله

وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء كان مبنيا لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه
على التحقيق لذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول كمنصور ومضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وهذا في
العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بأحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اي مثل شانه وهذا اذا كان معرفا باللام يعمل مطلقا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا واسم الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترز به عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
بمعنى الحدوث احترز به عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا ينتقل الرحم الا من رحم
بضم العين اي صار الرحم طبيعة له كما كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج عنه نحو ضامر [illegible] بحسب اصل
الوضع للحدوث ثم عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو من اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على السماع
اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه والظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وحصر مخالفتها الصيغة

اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول ليس
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد
منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من جهة الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية
اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول
المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال البعض النحاة على
التشبيه بالمفعول في الجميع قال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي
اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن مثل جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصب على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب تلثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف محل الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي
مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه

عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة من اللام وهذه الصفة باللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجها ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة التي
باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
يختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
او الحسن وجه الغلام او بحذفهما ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد من اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة

أقصد التخفيف فيقتضي الحال أن يبلغ أقصى ما يمكن فيه ويقبح أن يقتصر على أهون
التخفيفين أعني حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والأدنى اعتبارها بالأقبح النظر إلى حصول نفس
التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين أو التي من أقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
الأقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر فما كان فيه ضمير واحد منها أي من تلك التي
أما في الصفة وهو سبعة أقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره
وأما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قبيحان والمجموع
تسعة أحسن لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه
ضميران منها أحدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو متوسط حسن لاشتماله على الضمير المحتاج إليه غير حسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو أربعة أقسام الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه برفعهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج إلى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
أي في الصفة لأن معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي أي تلك الصفة ح كالفعل فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا أي وإن لم ترفع معمول الصفة بها بل انتصب وانجر ففيها ضمير الموصوف لكونه
فاعلا لها فتؤنث أي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنتها
وتثنى أي الصفة إذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان

وجهاً وتجمع ايضاً الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنو وجه حسنو وجوهاً واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول اسم المفعول الغير المتعدي ايضاً الى مفعول فان الاشتقاق من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما او يضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا اذا قلنا مثلاً زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيهاً بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شموله ما سمي اسم التفضيل مبنياً للفاعل وما بني للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والثاني قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان يجب الاصل فيه ان يدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففتاً بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه انه يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى

منه اذ البناء من الثلاثي والرباعي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لأن هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة
يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول وتكون
حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى لانه يلون اي من ثلاثي مجرد لانه يلون ولا عيب ظاهر لأن
منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لالتبس بأن المراد ذو حمرة وعور او زيد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا
تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد لانه يلون ولا عيب هو
الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه
على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا النقل اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من
هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لأعرف بها نفسي ولئلا اضل فتغفلت ذات ليلة اخوه فقلده فلما اصبح قال يا اخي انت
انا فمن انا فتغير شانه من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من
حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لم يكون

آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ والمقول بذلك عاقل والشارح
الرضي عدّ أحمق من قبيل أبلد حيث قال وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة فإن
الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وأحمق وقياس هذا القياس الوضع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فإنه لو اشتق لكل منهما أيضا لسقط والأكثر
الالتباس فاقتصر على الأشهر وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو
أعذر أي هو أشد معذورية وألوم أي هو أشد ملومية وعلى هذا القياس أشغل وأشهر
وأعرف ويستعمل أي اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه وهي استعماله بالإضافة أو من أو باللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والإضافة ظاهر وأما مع اللام
فهو في حكم المذكور ظاهراً لأنه يشار باللام إلى معين بعين المفضل عليه مذكور قبله
لفظاً أو حكماً إذا طلب شخص أفضل من زيد فقلت عمرو الأفضل أي الشخص الذي طلبنا
أنه أفضل من زيد وعلى هذا يكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد فيجب أن يستعمل
أحد ما ذكرنا فإما نحو زيد أفضل الناس أو من نحو زيد أفضل من عمرو أو معرفاً باللام نحو زيد
الأفضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الأفضل من عمرو وإلا يكون ذكر اللام في
لغواً وأما قوله ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض أي لست من بينهم بالأكثر حصى وكذا لا يجوز خلوه عن الكل لفوات
الغرض نحو زيد أفضل إلا أن يعلم المفضل عليه مثل الله أكبر ويجوز أن يقال في مثله أن
المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء أو أنه مع مجروره أي أكبر من كل شيء فإذا أضيف
أي اسم التفضيل فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة أي أحدهما زيادة
موصوفه المقصود به على من أضيف إليه أي على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم وإلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وإنما كان هذا الاستعمال

اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط
في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منه داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل
موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من
مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد الزيادة المطلقة اي قاله معنيين زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما في سائر الصفات
نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى
او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون وهند
او الهندان او الهندات افضل الناس هذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا ويجوز المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم

اسم

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع الذي هو ملابسة بمن
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اذ اسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اي لا في المعرف والمضاف لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث الحقيقة
بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفاصلة بينه وبين باب
احد فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة
الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا اشتراط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر
اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لان النصب المفعول به لو كان
مظهرا او مضمرا لا يوجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر له فعل ناصب كما في قوله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتمييز ينتصب عما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل الا انه ليس
له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين
غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر
اولا على نفسه اي على نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير
ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا

بعد الخبر اي ان ادخال من بهما وصفا لمصدر محذوف اي نفيا بسلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي تعلق به اسم التفضيل
في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء و
في المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ومظهر متعلق بذلك الصاحب حتى
يتيسر فيه عمله كما في الصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ام لا مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه آخر بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولنا ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما يختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات يختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن
المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل هذه
البلاغة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد ثابتا بارتيابه
اما بان يكون دونه او المساواة بابا في مقام المدح ترجع المعنى الى انه حسن في عين كل
احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن فعلا يتسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة

ولما كان اللازم من الوجه الاول اثبات المساواة بين حسن كحل عين
الرجل [illegible] حسن كحل عين زيد كان اللازم من الثاني نفي تلك
المساواة [illegible] الكلام فان حسن كحل [illegible] زائد على حسن كحل
عين زيد [illegible]

لا بلائم المدح فيعني اصل الحسن و يتوجه النفي الى حسن رجل مقيساً الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا
حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة مطرح والذي كما افضنا
المقام والسعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على المساوي
ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا و يتضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين زيد دون غيره كحل في عين
زيد وذلك الكمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات فصورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يتوجه حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله
قوة ان يتوجه حكمه بعد الزوال فهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم
تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل
ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه و
بين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل يلزم الفصل بين احسن

ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن ضعف عامليته يتدارك بذلك وكذا لو قيل بهذه

العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه منه في عين زيد لكان اخصر

ونقيد المصنف مع انها البناء على العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المعنى

والكلام فيها وفيما في مسئلة الكحل وتبيين شرائطها وما عبر به عنها على وجه بطرز الفصو

بلا زيادة ولا نقصان اذ لا دان يتسع على ان التعبير عنها بغير ما صح بما ذكر بل يمكن ان يعبر

عنها بعبارات اخصر منه وعلى تقدير تغييره يتقل بهذا التقريب الى ما افتك

واثبت بخطابه بهذا الشان ويطبق بعض هذه الصور على خطابها ولا انه تقول ما

رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فيما من حيث يرتضي به مقام منه في عين زيد

وهو اخصر منه عند ارتضيته وكلامه في ولو قيل العين من البين واكتفى عن زيد

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود على تقدير المعنى على ما كان عليه قبل هذا الذي

لا اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف لو كان كذلك لا يكون من

تفضيل الشيء على نفسه فيشتد الكلام فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين

الى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان

ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فذكر عين زيد مقدما عليه

استغني عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن

فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها

الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن منه في غيرها وانما

جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لا انه في الاصل

ولان اسم التفضيل مع مجروره ما مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا ... وهذا منصوب على

صفة موصوف محذوف ... ما رايت كعين زيد ... قول الشاعر ...

صدر البيت ... بما هو ... في المثال ...

المثال الكامل الذي ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور الذي كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى
الله ساريا كان اصله ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركاب الابل
التاية من اتى اوى كالتحية من حيي او حيى وهو المكث والتلبث والساري من السري وهو
السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول له
وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع
مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في
ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور
عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى الركب
او منصوب على المصدرية اي اتيا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه
فيما في معتاده ساريا الى ركبانها مفعول فيه والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل
اخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله مررت على وادي تحت السباع لكنها
والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اختلط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل
وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبانها بالاحسان اي بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما
قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها

هذا مبحث الفعل

ولم يكتف بذلك القدر بل صنف مباحث الاسم على اصناف الترتيب الى مباحث الفعل سالك
تلك الطريقة وشرع في مباحثه فقال **الفعل** ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن الطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما كما
لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى الفاعل بناء والاولين في النسبة الى الفاعل لمعنى حرفي هو الة
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران باحد الازمنة تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معنا
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج الاسماء
الافعال الذي جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما يجيء فدخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان بخصوصه كافعال المقاربة بحسب الاصل نعم ويصدق على المضارع
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الحد في الاشتراك وانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك الذي من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد
لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشي من ذلك لا
يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالتها الاولى على الاستقبال القريب والثانية
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر والنهي حسن كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه

المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما اختص
بلحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الاسماء فاعل والصفات
استغنت عنها بما الحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا يرد
انه ما اختص بالفعل ساكنة احترز عن التاء المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيندرج فيه فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا الفعل والفاعل انما يكون
للفعل حقيقة وحكما وفيه نظر لانه يجمع عليه الضمير المجرور ايضا في الفتح الاصل
فخص البارز بالمنع لان الساكن اخفى واخص فهو بالتعبير اولى ويلحق الماضي فادخل
في الفعل ولا يجب بحسب الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك العام الذي
انت فيه فيلحقه ما شبه يكون من اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما
دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالوضع
الفعل فلا ينتقض بنحو الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو
لم يضرب جمعه بان نحو ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اي هو مبني
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب
ومشروطا بحيث تقول ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون فيه نحو ضربت
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
واما مبني الضمير المرفوع بالمتحرك احتراز من مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها لمجانسته لفظا كضربوا وتقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه

بالمرفوع احتراز عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح

وإنما عدل عن تركيب [illegible] ... فلا ترتيب إذ الغائب متوسط ... [illegible]
[illegible] ... فهو تركيب ... [illegible]
[illegible] ... المقام ... [illegible]
[illegible] ... النون التي ... [illegible]

أي فعل أشبه الاسم بأحد حروف نأيت أي حال كونه ملتبسا بأحد حروف نأيت في أوائله
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة إنما تكون لوقوعه أي لوقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالسين عطف على قوله وقوعه يعني أن المشابهة إنما تكون لوقوع
الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بعد الاشتراك بالسين
فإنه للاستقبال القريب وسوف فإنه للاستقبال البعيد كما أن الاسم يختص بأحد معانيه
بواسطة القرائن وإنما عرف المضارع بمشابهة الاسم لأنه لم يسم مضارعا إلا لهذا
المعنى فإن المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين يرتضعان من
ضرع واحد فهما أخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الأربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان أو مؤنثا مثل أضرب والنون له أي للمتكلم إذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير أو أكثر مثل نضرب كأنهما مأخوذان من أنا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا
كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وللمؤنثة الواحدة وللمؤنثين غيبة أي حال كون تلك
المؤنثة والمؤنثين غائبات والياء للغائب غيرهما أي غير القسمين المذكورين وهما
واحدة المؤنث ومثناه غيبة غيرهما أي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغائب المفرد وإن لم يتعين بالإضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو
في قوة النكرة الموصوفة أو بالنصب على الحال وهو الأولى للموافقة السابقة وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي أي فيما ماضيه على أربعة أحرف مثل يدحرج أولا كيجرج ومفتوحة فيما
سواه أي في سوى ما ماضيه على أربعة أحرف مثل يضرب ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من
الفعل غيره أي غير المضارع لعدم علة الإعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وإنما يعرب المضارع صح أن يتعلق به قوله إذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت
أو خفيفة ولا نون جمع المؤنث لأنه إذا اتصل به أحدهما يكون مبنيا لأن نون التأكيد

لشدة الاتصال بين الجزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعرا
ب واعرابه رفع ونصب فيشاركه الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم والصحيح
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل
به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنثة مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائبة المؤنثة
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به التاء الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حال
الرفع وحذفها اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب لان النصب فيه تابع للجزم
كما في التثنية تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم
يضربا ولن يضربا الى اخرهما والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء
في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد

(٢١)

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين سواء كان الفعل ... وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب لصحة ضارب ومررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب واما
ان يقع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذي هو ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه و
كذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم اذ كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب المضارع بأن ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان فخفف كأيش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبأن مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي
اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جواز
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو
زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني وفي لا تاكل السمك

وتشرب

وتشرب اللبن لا يكون مثل اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب المضارع
مثل ابدلنا ان يحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة
لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا
تناسبه ولئلا يلتبس اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح
الارض ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا لزم ان يكون
في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى
يقتضى الانتهاء واذن التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها معنى وكان تسبقها لحكمه او
كان معطوف على المعتمد اى ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن
اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال
وقوله اذا لم يعتمد طرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فيتمثل اذن بهذا المثال على طريقة مثيلاتها احوالها الاربعة
انتصاب المضارع بها شروعا بشرطين اشار اليهما بين المبتدأ والخبر فاذا وقعت اذن

بعد الفاء والواو فالوجهان جائزان النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي

ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما

بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان

التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى الانتهاء

الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما

قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضاً وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى

والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون

ماضياً او حالاً او مستقبلاً واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال انما

بعدها تحقيقاً فان اردت بالفعل الذي بعد حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقاً اي

بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية

كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد فادخل فيه بهذا الوضع حكاية الحال الماضية

كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما

كنت فيه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعاً فانه ينبغي على ما كان عليه حكيته

في زمان الحكاية ايضاً يكون مرفوعاً اذ لا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال كما بينت

اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي الجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره فلا تكون حتى داخلة على

اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب الظاهر ويجب السببية اي

كون ما قبلها سبباً لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي لفوات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال تحقيقاً فانه قصد به نفي الرجاء في

الاما صدره شرط
ان يكون مضمون الفعل الواقع
بعد حتى وقت التكلم بهذا الكلام مشروطاً مستقبلاً وانما شرط
ان يكون مضمونه مستقبلاً بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
سواء كان ماضياً وقت التكلم او حالاً او مستقبلاً لانه يجب
ان يكون الفعل مستقبلاً لانه مطلوب باضمار ان التي هي علم
الاستقبال

فمان التكلم ومن تمّم له ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة فبهذا القول
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها
لامتناع ان يكون ما بعدها خبرا لسائلك مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا اعتقاد فيه وجاز ايهم سار حتى
يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب محققا لحصول سببه لتحققه قوله ايهم عطف على قوله سيري جار في حالة
التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته لتقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف
على كان سيري ولا اعتقاد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي
ينتصب بها المضارع هي لام التأكيد المنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فانه
اذا اضمر الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح حمل قبل على حذف المضاف اي لام
لهما كان صفة الله ليعذبهم او من خبره اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها

بتقدير أن فتقدير أن بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين أحدهما السببية
أي سببية ما قبلها لما بعدها لأن العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى
الدلالة عليها والثاني أن يكون قبلها أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة ليبعد الكلام
بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة أمر نحو زرني فأكرمك أي ليكن منك زيارة فإكرام مني أو
نهي نحو لا تشتمني فأضربك أي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء
اللهم اغفر لي فأفوز ولا تؤاخذني فأهلك أو استفهام نحو هل عندكم ماء فأشربه
أي هل يكون عندكم ماء فشرب مني أو نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا أي لم يكن منك إتيان
فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي أو تمن نحو ليت لي مالا فأنفقه أي ليت لي ثبوت مال
فإنفاقا منه ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات
فأطلع بالنصب على قراءة حفص أو عرض نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا أي ألا يكون منك
نزول فإصابة خير منا ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء لعطفها
وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر أمر مفهوم مما قبل الفاء وأما نحو
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا فبدون تقدم أحد الأشياء الستة فمحمول على
ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير أن بعدها مشروطة بشرطين أحدهما
الجمعية أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والآن فالواو للجمع ثابتا والثاني أن يكون قبلها
أي قبل الواو مثل ما قبل الفاء أي مثل الواقع قبل الفاء من كونه أحد الأشياء الستة المذكورة
وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني وأكرمك أي ليجتمع
الزيارة والإكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجتمع منك أكل السمك مع شرب اللبن

اللبن وعلى هذا القياس والواو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الجمع

ان واو الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الا وا الا الداخلين على ان المقدرة بعدها لا ان

ان بعينها داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو الالزمنك او تعطيني

حقى اى الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير معناه اى

لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقى وغيره يقدرها بالى بناء على المصدر مجرور

بالى التي بمعنى الغاية لا لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة

سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فبغير اشتراط

ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان

المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم

ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة

فيهما فقوله والعاطفة اذا كان عوضا فهو معطوف على اول العدد فظن البعض بتفكر

ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وعليه هو مجرور

معطوف على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب

اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول يكون جعل العاطفة اعم مما ذكر كما

ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خص به يلزم تخصيص الحكم بدون

في الواقع خصوصا به كما سبق من جزمه بانه في تمام نصا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها

من بين غيرها في الاجمال وغيرها في التفصيل كما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك

لان اكرمك ومع لام العطف بهما من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع حروف العاطفة

نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك

للاكرام او اعجبني ضربك زيد او غضبت اردت لضربك مجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل

الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلانها لم تدخل على الاسم الصريح لم

يظهر بعدها أن وكذا أخوي لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها الى بمعنى الى لأن المعنى الأول أغلب في الى يليها المضارع وأما
الواو والفاء وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب أي إظهار أن مع لا الداخلة
على المضارع المنفي وبينها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها أي طلبا لاستكراه اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم أن أن الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أو مع عمل عملها
مع أن [illegible] اللاتي [illegible] في رواية النصب [illegible] كثير فيها
في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وتجزم المضارع بلم ولما ولام الأمر ولا المستعملة
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
وتجزم المضارع بكلم المجازاة أي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان نحو [illegible] كلم المجازاة إن ومهما
وإذ ما وحيثما وإذ وحيثما تجزمان المضارع مع ما وأما بدونها فلا وأين ومتى ومهما
تجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما أو لا وأيا ومن وأي وأنى وأما انجزام المضارع
مع كيفما وإذا فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد أما مع كيفما فلأن معناه عموم
الأحوال وإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضا
أقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءتين في جميع الأحوال والكيفيات وأما مع إذا
فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام وإذا موضوعة
للأمر المقطوع به وقيل إن مقدرة عطف على قوله بلم أي وتجزم المضارع بإن مقدرة ويجيء
بيانه إن شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتفيد أي نفي المضارع ولا يبعد أن يجعل
الضمير للمضارع أي [illegible] ماضيا [illegible] والتمثيل لهذا القلب في النفي وتختص

٢٣٩

اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلفظها
تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى
وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا بانها غالبا في المتوقع
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لما يركب الامير لمن يتوقع ركوبه الامير وقد تستعمل في غير
المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
ثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل ويدخل فيها لا الدعاء نحو لا تؤاخذنا
هو ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهما تدخلان على جميع انواع المضارع
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا للثاني
وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبره
شرطا لشيء بل ملزوما ومتبوعا لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يورد هنا صورة السبب والمسبب الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم

فلما انتسب بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني ان منهما بمكان يصير الشتم الذي هو

الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وبينهما اي هذان الفعلان اولهما شرطا

لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الشرط

فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان

تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع

صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان الرفع والجزم والجزم للعطف بالجازم

وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي الفاصل بين المعمول نحو ان اتك

دنيا اتيك واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا للماضي نحو ان خرجت خرجت

او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تعقيبا لا لفظا لم يقترن بقد سواء كان

قد لفظا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت او تقديرا كقوله تعالى ان كان قميصه

قد من قبل فصدقت فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه

لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك

وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق اذ لا يستقيم ان

يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان

كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه

ماضيا معنى وبلن حيث يجب فيه الفاء لقصد ما بين ارادة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثبات بالفاء

وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وترك

تغيير المعنى حيث حصل معنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن

نحو قوله تعالى ان يكن منكم الفعل بطل القسم ومن عاد فينتقم الله منه وان لا ودان

لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة لان الجزاء حينئذ اما ان يكون ماضيا بعد

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك

اسم يتقدم بعد اكرمتك وتكلم كل تقييد بولا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي
بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى ان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه اي ان
يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء لحسن قصدها الا ان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
سببيته لما تقدم لانه تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
الطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب على فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها تقدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو
سببها لو قصد اذا تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة

لان النهي قرينة الفعل المنفي كما ان المثبت لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا
اذا قصد بها السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرئ مرفوعا اي وليا
وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر انهم يطلقون امثلة الامر على امثلة
المضارع وربما يطلق صيغتها وفي بعض النسخ انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة لحصول نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرئ على صيغة المخاطب عن مثل هذه تعيد وحكم آخره اي اخر الامر في حقيقته ضد
الصحيحين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه في الصورة وحكم المجزوم اي مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الافعال وحروف العلة التي تليها بما قبله
اللام من المجزوم معنى فطبق له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اخش واغز وارم كما
تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه

معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اي

الحرف وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تحاسب حاسب ولم يذكر المصنف هذا القسم

لظهوره وان كان بعده حرف ساكن فلابد من افتتاح بما هو المراد بالرباعي ههنا ما يكون

ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال الاخر زيدت همزة وصل وانما

بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن فالكون الابتداء بالساكن ممتنع

ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح

فانه اذا قيل في اُقتُل اَقتل بفتح الهاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من

الرباعي اذا قيل اقتل بكسر الهاء ويكسر ويفتح سواء اي فيما سوى ما كان بعده ضمة سواء كان

بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح التبس

بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضي المعلوم الرباعي

نحو اُقتل مثال لما يكون بعده حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم

مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فتفتحها اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية

ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مفتوحة

لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله

فان ما قد الفاعل اليه لا دخل له في الاعتبار وعلى حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد

ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون ايضا من الفعل اليه باسناد وهو ما

حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا التعريف ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق

فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير صيغته

دفعا للالتباس بان يضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب دحرج واعلم واختير هذا النوع

لان فُعِل عزيز فاختير فيه وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة

وهو فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان عزيزا لكن غرابة المعنى ايضا

لكن الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالخفة
منه وبضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج
بالامر من ذلك الباب وبضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا على القول وبضم الثالث والثاني
ومعتل العين ايضا يكون مثله فقط معتلا لئلا اعلالين مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في كلمة وطوي مثل الاصوب ان يقال
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
من بنائه لان له خصوصا واختلافا في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعيته كمعتل العين
في المبني للمفعول من مضاعف ما لم يكن فيه ما تكلموا الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول
وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدلت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف نحو قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب المبني
المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيهما اذ يتحرك فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف

العلة

العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استحير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس
فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا وانفعال
استحير واقيم لغة واحدة وان كان ماضي الفعل الذي لم يسم فاعله بحذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضاعفا مضموم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب بكم ويلتزم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني
للمفعول تقلب العين فيه الفا او ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار
ويقام لتحركهما حقيقة وحكما وانفتاح ما قبلها **المتعدي وغير**
المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهمه ان كان موقوفا على فهم
غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان
فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
الذي يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب هذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول وانما صدق

نحو علم وأرى مفاعيل ثلاثة كأعلم وأرى بمعنى أعلم وهما أصلان في هذا القسم فإنهما
كانا قبل إدخال الهمزة متعديين إلى مفعولين فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر وهو الفاعل المفعول الأول وأما الأفعال الأخر وهي أنبأ ونبّأ وخبّر وأخبر و
حدّث فليست أصلًا في التعدية إلى ثلاثة بل تعديتها إليها إنما هي بواسطة تضمنها لمعنى
الإعلام وهذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل مفعولها الأول كمفعول باب أعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك أعلمت زيدًا والاستغناء عنه كقولك أعلمت عمرًا منطلقًا
والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر و
جواز تركهما معًا **أفعال القلوب** وتسمى أفعال الشك واليقين
أيضًا وكأنهم أرادوا بالشك الظن وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي
لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي
تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل
أي هذه الأفعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي أي تلك الجملة من جهة الأخبار بها
ناشئة عنه من الظن والعلم كما إذا قلت علمت زيدًا فاضلًا فقولك علمت لبيان
أن ما أثبت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد إنما هو
العلم وإذا قلت ظننت زيدًا فاضلًا فقولك ظننت لبيان أن منشأ الأخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الأفعال فتنصب أي هذه الأفعال الجزئين أي جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على أنهما مفعولان لها ومن خصائصها في جميع تصرفاته
وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره أي من خصائص أفعال القلوب أنه إذا ذكر
أحدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على أحد مفعوليها وسببه أن المعنى كونهما في الأصل
مبتدأ وخبرًا أخبر قليلًا أن المفعولين معًا بمنزلة الاسم الواحد لأن مضمونهما
معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء

الكلمة الواحدة ومع هذا فقلّ وروده ذلك مع القرينة على قلّته اما حذف المفعول
منهما ففي قوله تعالى ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا يحسبنّ بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبنّ هو ولا
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انّا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثلين
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما اقتصارا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
او ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين
مفعوليها نحو زيد ظننت عالم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين اي المفعولين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها
كلاهما ثابتا على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط و
التأخر وقد يقع الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا
يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في
ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض
التصريح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى
على تقدير التأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضربت حسبت زيدا
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب بل واما بين معموليه نحو انّ زيدا احسب

قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه نحو جاءني زيد لحسبت عمرو والاشكال ان الغاءها في هذه الصور واجب فهذا
في جوازه المبني من جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها
او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من
خصايصها لشيوعه كثرة وقوعه منها اي ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها
وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما
يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المفعول الثاني معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة
معموليها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام ومن امثلة الحرفين الباقيين
مثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق بهذه
الثلاثة لان هذه الثلاثة تقتضي صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها باقتضائها فوجب التوفيق بامتثال مقتضاهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ عمل الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى وجب
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج فيكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقده ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل ظلمتني وظلمنا علينا ظلمنا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير
المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فيقولون في الواحد ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول به لما
متغايرين بقدر الامكان لتغايرهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا لا
ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وعلما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضان ومبنى حملها عليها حمل النقيض على النقيض كذلك اجري
رايت البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها و
مفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة و
امامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب علمت وحسبت
ووجدت وقد صحت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا يتعدى الى مفعولين انما قيدنا بذلك لئلا ينتقض بالابنية
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فانه علمت جاء بمعنى صرت ذا علم وحسبت
بمعنى صرت احسب وصحت بمعنى كثلث يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته
اي اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو

على الغيب بظنين أي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه ولم تعلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى أبصرت ومعنى أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى أصبت تقول وجدت الضالة أي أصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده أن لها معنى آخر قريبا من معنى العلم والظن لم يتعرض لها بمعنى صار مستعملة في اللغة العليا ولو جد جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا أي استغنيت وغضبت وحزنت لأنها ليس بمعنى العلم والظن

الأفعال الناقصة

إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة ما وضع أي أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة أي العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن هذا الأفعال التامة لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده إنما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الأفعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال الثابت في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك أن كل جزء تمام الموضوع له باعتبار إلى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج الأفعال التامة منها ولا يبعد أن يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الأفعال التامة فإن الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فقط كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد آخر لإخراج الأفعال التامة أصلا وهي أي الأفعال الناقصة

كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات وأضحى وغدا وراح وما زال وما انفك وما
فتئ وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه ... نحو كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر أنها
غير محصورة وقد ينضم كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة أي تصير بهذا عشرة تامة وكمل وقد جاء أيضا زيد عالما كاملا وقد
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها أما بأن
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من القرينة ونحوها
على تقدير ما يحتاج إليه أو استفهامية والضمير في جاءت يعود إليها وإنما أنث باعتبار
خبرها كما في من كانت أمك ومعناه أية حاجة صارت حاجتك وقعد أيضا ناقصة
في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت بمعنى صارت الشفرة كأنها حربة أي مع قصرها في السيف
الأندلسي لا يتجاوز بها ويقتصر على الموضع الذي استعملها العرب فيه ... في اللفظ تدخل
هذه الأفعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لإعطاء
الخبر أي لأجل إعطائها الخبر حكم معناها أي معنى هذه الأفعال يعني أثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه أي أثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
إليه فلما دخل على الجملة الاسمية أعني زيد غني أفاد معناه الذي هو الانتقال إعطاء حكمه
الذي هو غنى أثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا إليه فترفع هذه الأفعال الجزء
الأول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما وكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا أي كائنا
في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق أو انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا أو
منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها أي كان
تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه

كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها أي صارت فراخا
بيوضها فإن بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن وهذا أيضا
عطف على قوله لثبوت أي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة
بعدها خبر لها مفسرة للضمير كقوله إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي
كنت أصنع ويكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة أي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير
حاجة إلى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن
فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا أي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ إذ لا يختل المعنى على المضي وإنما ذكر هذه الخمس مع كونها من ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال إما من صفة إلى صفة نحو صار زيد عالما وإما من حقيقة
إلى حقيقة نحو صار الطين خزفا وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان أو
من ذات إلى ذات وتتعدى بإلى نحو صار زيد إلى بلد كذا أو من بكر إلى عمرو ويلحق بصار
مثل آض ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر إن العداوة
تستحيل مودة وقال فيها الكنز بمعنى تحول أبو سنا وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون
الجملة بأوقاتها الدالة عليها بموادها لا بصورها مثل أصبح زيد قائما وأمسى زيد [illegible]
وأضحى زيد [illegible] فالمثال الأغلب بالفعل اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الآخران وتكون بمعنى صار نحو أصبح وأمسى وأضحى زيد غنيا أي صار
أو لكن المراد أنه دخل في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الأوقات تقول أصبح زيد إذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فإذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه أنه ثبت له ذلك في جميع نهاره وإذا قلت بات
زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو

فبمعنى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
تامتين وفصلهما من الافعال الثلثة السابقة واضحى وغادى وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى وغادى زيد من سفره اي رجع و
غدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال فكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب ويلحق بها اضحى وغادى وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما برح
بمعناه من برح يبرح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي
ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعل خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلالتها على الاستمرار فلان
النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي
النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي
هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بان يدخل ادوات عليها لفظا وهو ما تقدم
او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم
نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله

فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله من تمة
من اجل انه لتوقيت امر هو مدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة
لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة جلوس زيد فما دام فقط لم يتم ما دام ما اجلس لم يحصل من
المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل
هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فاذا لم يكن ما يجوز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وقد يجب ان
يتقدم مثل قولنا ما الامر من يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او اخبرها عنها نحو
صار عدوك صديقي ان لم يدل على نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد مثل قولنا الا الم
يمنع مانع من التقديم ويجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في
تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقتصر على تلك الافعال قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله ما
اي كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي
لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول الصلة على نفس
الصلة ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا الا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف لفظا ظاهرا

من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب القاعد القهقرى وكان الاولى الاقرب
وتلك الخلاف منه في عين ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادتا الثبوت فصارتا بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى
الفاعل المقتضي لما ذكرنا من في اصل الفعل معه نحو هو القسم المختلف فيه كما ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز لكونه كالنفي اذ منعه تقدم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل
جواز تقديم معمول الفعل عليه ومن الظاهر في حكم هذا القسم كان وقد صحت عنده
بهذا الوضع ما ليس كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فتئ ولما الثابتة من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيها من بعضهم **افعال المقاربة** ما وضع لدنو
الخبر له فله الا على قرب حصول الفاعل رجاء منصوب على المصدر مستقبل مفعولا له
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بجزمه به في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك
جازم به او وضع لدنو الخبر وقربه بدونه للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون جزم
المتكلم بذلك الدنو لا على الخبر على حصوله للفاعل كاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج له بجزمه بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصول للفاعل اخذا اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب
جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتحقيق لما يفضي اليه طفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج له بسبب جزم المتكلم بشروعه فيه ويفيد الاولى
ايضا وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت بمعنى الاشفاق الخوف وهو غير منصرف

حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعمالية عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم
ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج ليوجد
الخبر على الاسم على هذا عسى ناقصة وجعل المضارع مع ان مشبه بالمفعول والمرتجل بالعلم
صدقه على الاسم بتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو
مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب تشبيها بالمفعول وعلى هذا تامة وقال
الكوفيون ان يفعل في الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لانه اجمالا ثم تفصيلا وفيها
التي ثم تفسيره وقع عليهم لذلك الشيء في التفسير وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا مذهب
قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يكون فعل مضارع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن مجيء الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانهم معناهما فهو في هذا
الاستعمال ناقصة ولذا اقتصر على المرفوع من غير حاجة الى اقامة معلم المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ويخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان
يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يحذف ان من الفعل

المضارع في الاستعمال الأول لتشبيهها بكاد فكما أن كاد زيد يخرج لم يذكر فيه أن كذلك
عسى زيد يخرج لم يذكر فيه أن كقوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الأصل أن يكون في استعمالها ثانيًا نحو عسى في الاستعمال الثاني لعدم مشابهته فقولك عسى
أن يخرج زيد بمعنى قولك كاد زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد
تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر له أي الذي يقترب على حصول الفاعل في الحال
فيفاعله اسم محض كما هو الأصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال وأما
اتصاله بمعنى من عبارة لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل أن على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما أنه يحذف أن من خبره تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى أن يمصحا فلما
كان كل واحد منهما مشابها للآخر أعطي لكل منهما حكم الآخر وجوّز دخول النفي على
كاد فهو أي كاد كالأفعال أي كسائر الأفعال في إفادة أداة النفي نفي مضمونها على القول
الأصح ماضيا كان أو مستقبلا وقيل يفيد نفي كاد يكون للإثبات مطلقا ماضيا كان أو
مستقبلا وقيل أي في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون فإنه دل على إثبات الفعل أي الذبح بدليل
فذبحوها وأما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بأنه يدل على زوال رسيس الهوى والثابت يخطئهم وتغييره قوله لم يكد بقوله
لم أجد فلولا كان نفي كاد للإثبات لما خطأوه ولما صح تخطئتهم وأجيب عن الأول بأن
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي
ذي الرمة في قوله المذكور وهو عنبسة أنه قال لما قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيّره قال عنبسة حدثت أبي بذلك فقال أخطأ ابن شبرمة حين
أنكر عليه وأخطأ ذو الرمة حين غيّره إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وإنما هو

وهي اي هذه الاربعة شركاء في الاستعمال وذكره بقرب معنا من منع كاد انها لا تفيد الخبر كان كاد لدنوا لاخذ فيه تقول كرب زيد يغضب
وجعل يقول ذلك واخذ يقرءون قال الله تعالى وطفق يخصفان وطفق مسحا ونحو رتب اسلافه يفهم منهما انها لدنو الاخذ مع انها

لم يرانها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه يشكل في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا لاخذه وشروعه فيه طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها الفعل المضارع بغير ان نحو طفق زيد او اخذ يقرأ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان ولو بشيء بمعنى شرع عطف على طفق وهما اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن المثنى والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وفي المراد لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب الا ان يخص الانشاء بالاول يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع

او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من نحو ابي النقص
فكيف انما يستعمل في الدعاء ولذلك نفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى منهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتصرف
الى مضارع ومجهول وانما بنيت وفي بعض النسخ وهما اي فعلا التعجب غير متصرفة مثل ما
احسن زيدا واحسن بزيد فلا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لتشابههما اذ من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل فاما افعل
التفضيل فقد شذ ما اشهى للطعام وما امقتنا للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد او ثلاثي مجرد مما لونه او عيب مثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه جعل مصدر
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم
ما جاز فيها عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي باخراجهما
فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيد لان الكلام عند القوم
فيما هو من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن وبزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تغير
الامثال ولعل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم شيء
يستلزم تاخير غيره وكذا التاخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر
التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه نفي التصرف فيهما بانواع فصل بين الفعل وما في معموله
فهو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سيجئ واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل

بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن فيقع فاء لان الامر متصل بزمان التكلم بل كان دائما به وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف في بعض النسخ وما الابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان يجهل سببه فاستفهم عنه وقد ينقل من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وافعلنا احسن زيدا فاعل صورته امر ومعناه الماضي من فعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي بمجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن بان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد لهم الا وبه اي بمجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صير ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه بكون همزة احسن للتعدية كاخرج فعنده اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا او بزيد اي اجعله حسنا بمعنى صفه وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

في اصطلاح النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل نعم وبئس على وزن علم بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احداها

فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فيهما اي الفعلين عند تميم
اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب تتفق
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني او
للعهد من جنس المبتدأ ويكون [illegible] بذلك المخصوص بعده يكون في الكلام تفصيل بعد الابهام
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام
الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او نعم صاحب رجل او زيد او حسن الوجه او مميزا بما بمعنى
شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها فنعما هي محذوفة الا هي مخصوص [illegible]
فعله هي اي الصدقة فانه قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما
هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه
او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل نعم الرجل زيد فيقدر في هذا المثال اما مبتدأ نعم
الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتان وشرطه اي شرط تعيين المخصوص وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد

التثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما
لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما ... وبئس مثل
القوم الذين كذبوا اي بئس مثلا مثل القوم حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا ... مع انه
الفاعل وهو مثل القوم وشبهة عدم الانطباق في الفاعل المخصوص ... بتقدير مضاف اي
كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة للقوم ويحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة
ان ما قبله في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن بقرينة ... في افادة التقدم و
الشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي
حبذا وفاعله اي ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او
جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اعراب مخصوص نعم كما عرفت
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع و
التأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند
وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية ومعنى الفعل هو
فالاولى لان زيدا مخصوص والمخصوص يجب الاهتمام بالمدح والركوب من تمامه
فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره

اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد في ذلك من انضمام آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام وكونه ركنا له الى انضمام الى اسم يتعقل معناها بالنسبة
اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
او ما بمعناه الى ما يليه فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معنى
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بهم وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان
اثرها فيما يليه الجر وهكذا صحح حروف الجر وهي وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية انها ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بجلاء معناها
منها وقد يتبعوها الى الواو التي يقدر بعدها رب من حروف الجر فتأمل وواو
القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا
وافعالا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ المعنى الابتداء انتهاء النهاية وعلى تقدير ان يتعلق الغاية ويريد بها الغرض المقصود
فالمراد بها الفعل الذي عرض الفاعل ومقصوده هذا الابتداء اما في المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله

اعلم ان ... من القرينة بان ... التفضيل ... فانه ذهب المبرد الى انها لابتداء الغاية فان قولك زيد افضل
من عمرو ... الموضع الذي ... الفضل ... سيبويه الى انها للتبعيض ... ولو كانت لابتداء الغاية لاقتضت
انتهاء الامر ... وليس المقصود ... زيد افضل من عمرو ... [illegible]

من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اي وتجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو
الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وما
جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين
اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية فانه لما كان قيل هل كان
من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجنا الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل باعتبار الميل وبمعنى مع
قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء
الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اي بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على
المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في
الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى

ولأصلبنكم في جذوع النخل أي على جذوع النخل والباء للإلصاق أي لإفادة لصوق
المجرور بالشيء هذه كما في مررت بزيد فإن الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد أي بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة أي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج شراءه
مع الفرس في الاشتراء والفرق أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالإلصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة أي لإفادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله
فإن معنى ذهبت به صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت به صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة
حرف جر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد أي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد
بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصورة قياسا
وفي غيره أي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده أي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده أو كان خبرا ولكن
لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا
ملكية نحو الجل للفرس والتعليل أي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتأديب
أو خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر أي
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم أي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الأجل وإنما تستعمل في الأمور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
أي لإنشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لإنشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي

مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل فناسب ان يوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه ومثل لا يجب ذلك والمختار
عند المصنف الوجوب هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة فيه والتقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي الفعل الذي يتعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق والتحقق لا يكون الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ورب
رجل كريم لقيته اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود
القرينة نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد ولو كان المميز مثنى او مجموعا او مذكرا وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين وخالفهم الكوفيون
في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
لها المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا ومعنى كونها كافة
فتدخل الاسم والجر ونحو ربما ضربته ... وواوها اي
الواو رب في حكمها اي رب في الدخول على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه ولكنها للجارة فان لم تكن في اول الكلام تكون
للعطف ظاهرا وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصحيح انها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما
يقال بالله اخبرني خلافا للواو ومن ثم اي الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم

الا لام سواء كان الاسم الذي اعني اسم الله مضمرا فلا يقال وك لافعلن بل بك
والا لا ووجوب الكعبة وذلك لان الخفض امر ايضا الحط تجبة عن رتبة الاصل وهو الباء
تختص بما يجد الضمير وتختص الظاهر اصالة والتاء مثلها اصل الواو فانه اتم لها
تختص بالفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة مطلقا بعلها
اسما الذي هو الواو تختص بها ببعض المظهر وتختص منه بما هو اسم الله تعالى في باب القسم هو
اسم الله الا والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي
كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن كذا وبالله اخبرني وكما تدخل على المظهر تدخل على
المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على الظاهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاجتماع فلا يرد ما قيل من ان الباء لا تجتمع مع الاختصاص
بعضها كان التاء ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي
ما ولا وان فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو لافعلن والله كذا وان
فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو
ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ويجوز حذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين
اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم وتقدم على القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين بوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب
اللفظ

اللفظ لا الشيء الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها اعلام الجواب
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما بزوال الشيء عن الثاني
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادّيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول
بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء
على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهمّ اي عن
مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند جمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت ولا
انت كانا ... ذلك ... في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او
الماضي فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ابتداء
زمان الفعل المثبت او المنفي وذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت
ما رأيته مذ او منذ سنة كذا وما رأيته ... يكون هذه السنة المعتبر
التكلم بهما فان معناه ان مبدأ زمان ما رأيته ... مبدأ هذه السنة ... الى
الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير ملاحظة معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه ... اذا اريد بهما
الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد جميع زمان الفعل وذلك الزمان الحاضر نحو ما
رأيته مذ شهرنا او يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا الا انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يتوهم ... ابتداؤهما
سبب ... زمان الفعل الى الآن ... وكلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل ... الابتداء

كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اى ما رايته مدة دخول شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا
جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم خلا زيد وعدا زيد وخلا زيدا وعدا زيدا و
نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما
معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما
عبروا عن حروف الجر والعاطفة فيما سبق بصيغة جمع الكثرة التزموا حسن الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمعى القلة والكثرة فى الآخر على انها اذا لوحظ
فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان
ولكن ولعل وليت اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام فكل منها بل كل قسم
منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة
فهى بعكسها اى بعكس ان فانها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع
خبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر
اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم الصدارة اقتضاء لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح على افصح
اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه
الحروف حينئذ اى حين اذ لحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها

جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سمّاها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الذي صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت حال كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت حال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وفتحت حال كونها مع
جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لان الاسم ما بعد لولا الابتدائية مبتدأ وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لانطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب بعد لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك فعلت ذلك
نعمت اي لولا رضيت فعلت الفعل ولولا انك [illegible] وكذلك قالوا
لو انك بفتح الهمزة لان الاسم ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه فانه وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد
من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد

لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم حيث
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
المفاجاة والفتح على انها مع ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام
البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه يعني همته اكل الطعام فالقفا واللهازم
واللهزمتان عظمان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل
عبد القفا ومثل شبهه ومما وجد ذلك في كثير من الفتح فمن جملة شواهده قوله اول
ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتي تثبت الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى
المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالي تثبت الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانما هو من جنس المقول لعل الذي في الاصل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم لان لها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيجوز رفع
المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وشرط في العطف على اسم

ان المكسورة بالرفع بعد مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم لانه لو لم يمض الخبر لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان
خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فيه الابتداء فيلزم اجتماع
عاملين مختلفين اي ان والابتداء على معمول واحد وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل ان الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي
لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم
تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانها
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصلي
كما ان الابتداء من التاكيد فيجوز ان يعطف على محل اسمها عطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد لكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في باقي الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا ان الكلام لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره ودخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة
المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دون اخواتها ودون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق به دخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على
الخبر نحو على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اي على اسمها

اذا فصل

اذا فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخل على
ما وقع بينها اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما اختص دخول اللام
المكسورة لانهما اعني ان واللام توافقا في التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام ثم كرهوا ذلك
ولخفاء اللفظ لان زيدا لقائم ثم ازالوا اللام عن الاسم بالفصل او دخول اللام في لكن على خبرها
وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا تبقى اللام مثل ان
في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
ومع تجويز الغائها ابطال عملها على الغالب وقوله بعض وجوه مشابهتها مع الفعل لفتح
الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدأ والخبر لان في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غيره ولعلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كما المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشأن مقدرا

والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر
ترجيح الاضعف على الاقوى وتلك غير جائز وفيه ان عملها في ضمير الشأن نحو يكون عملا
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المتفرعة لضمير الشأن خبرها فيكون عاملا في المبتدأ
والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا
تكون والعمل في الظاهر ولذا كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقابل
العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فعملها في
المفتوحة على اهمال الاضمار لان تكون مقدرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت مسندا او
[illegible] لا اعمالها في المبتدأ والخبر او غيره نحو وتبين ان اعمالها المفتوحة
في غير الضمير الشأن ولكنه حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة
نحو قولهم اظن انك قائم وحسبانه ذاهب منه ورواية زيادة ضمير وقد استعمل في
في الضرورة فجاء في المضمر فقطعا الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل وانت صديق وتلزمها اي المفتوحة المخففة الكسرتها مقرونة مع الفعل الغير
المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل أن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولوقع هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او
حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وليس لوقوع حرف النفي الا لتكون
كالعوض عن النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما انما هو حسب العقل انه ان كان يعني الاستقبال

فتح

فهي المخففة والا فهي المشددة واما من حيث اللفظ فلان كان الفعل المتعدي نحو
فانه هي المشددة والا فهي المخففة وكان للتشبيه لا لغيره وهي حرف بسيط على
الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف
ليعلم ابتداء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة ولذا كان المخفف
على الكسر مخففة كان تلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان
اعملتها قلت ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما مر فعند الغائها لفظا
فيها ضمير الشان مقدر تقديره كأنه كما في ان المخففة ويجوز ان يقال فيه ممتد بعدها
الضمير لعدم انا باعتبار الدال عليه كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المشددة والكاف الزائدة واصلها لكان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو يخالف نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فانا اذا قلت جاءني زيد كان يتوهم ان
عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ ويتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى متغايرا لمعنويا او الضروري فهو
المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد
لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف فتلغى لكن تلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه
لم يلغ فيهما انما اجرينا عليه وقع بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى الغائها قد يوحش الى

والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو فهي اما العطف الجملة على الجملة وانما اضمر وجعل الشارح الرضي الاحتياط هو ليت للتمني اي لا انشاء فلا تحمل على المكرر بحو ليت زيدا قائم وعلى المستجيل نحو الا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت ولجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كانت لنا لكونها راجعة ولعل للترجي اي لتوقع امر مرجو ويجوز لعل الله يرحمنا ولا يحمل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو ونحو لعلكم تفلحون وقد الشاعر قريب والغالب هو الاول وقد شذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد الشاعر في ذلك فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه بعضا انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل غرض المصنف مما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والاولى فالاصل التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

وحروف العطف

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعلى بعضهم ...

منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل الخ
بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها الا ان …
بعدها بدل غلط … منها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع ثم ان يكون
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان يكون لاحد الشيئين او الاشياء كيفما
كانا او كانت وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بان لا خلاف فيها … الا ان … الترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي ثم مثل الفاء في مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
بحسب ما تقتضيه وضعها جزء قويا او ضعيفا من حيث انه قوي او ضعيف من متبوع اي متبوعه
معطوفها اي ما يبتدأ العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيما لا بد ان يعلم في احدهما بعض
الجزء بالقوة والضعف من الكل فظا كان نحو فصلي لا ان يجعل غاية وانتهاء للفعل
المتعلق بالكل فقد انتهاء الفعل الى على شمول لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي
حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء

سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجاله وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك الترتيب فهذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان
الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يعتبر بحسب الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يعتبر بذلك المعنى كقولك بت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم جميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يلتزم في الغاية
ما يلاقي جزء الاخير فانه يصلح ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا لئلا يلحق
للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم امر في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في
بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه تخصيص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الفائدة الى ان
يقال الجزء اهم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو وإما
وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور ها لكون
ذلك الامر مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم انه في مثل قوله تعالى والقطع منهم
اثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لا بد لها من
الاستفهام اي غير منسبة لتدخلها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب من ثمة اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
الاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما للطلب التعيين لم يجز تركيب رأيت زيدا ام عمرا لعدم
المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان وقع ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره
المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان زيدا ليس الا هو حسن

والفصيح وهو ان يكون التركيب رايت زيدا ام عمرا واحسنا فصيحا وان لم يكن احسن والفصيح في
الترجمة التي بخط الشارح وجدت في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليها خطه هكذا بلفظها
احد المستويين في الاخر الحسن على الافصح من تسميته نحو ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية [illegible] لان تكرار مثلا
فصيحا الا انه ضعيفا [illegible] وكلام المصنف هاهنا [illegible] من اضطراب لكونه ناظرا
عن تسبيهما ايضا من جهة اي من جل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو وعليه [illegible] علمت [illegible]
يصح جوابهما بالاول [illegible] لان [illegible] الاثنين جاءك او الواحد يجاب
بنفي كليهما [illegible] الخطا [illegible] التكلم [illegible] المتصلة في [illegible]
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرط [illegible] ووضع ام المتصلة [illegible] باعتبار
كل واحد منهما كما احد [illegible] في كل [illegible] شرط الخروج [illegible]
ولو اقتصر على قوله ومن ثم [illegible] الكلام [illegible] كان جوابها بالتعيين [illegible]
قوله ثم [illegible] كل حكم [illegible] طريق [illegible] لكان اخصر واحسن ولا يخفى
وام المنقطعة [illegible] للاضراب [illegible] مثل [illegible] الشك [illegible] والواقع [illegible]
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة وام المنقطعة [illegible] الابل [illegible] جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل [illegible] من هذا الاخبار [illegible] فانها شاة او [illegible]
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو [illegible] تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثالث
اما [illegible] المعطوف عليه [illegible] غير مستعملة الا [illegible]
[illegible] ان [illegible] المعطوف عليها [illegible] عطف عليه المعطوف [illegible]

نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك بخلاف او
معًا وبخلاف اذا عطفت شيئا على اخر باو يجوز ان يصدق المعطوف عليه واما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العاطفة
والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا
للعطف يلزم ان يتعاطف حرفان معًا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابق
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن
الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما
بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن وهذه الحروف الثلثة
لاحدهما معينًا اي لثبت الحكم لاحد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي
الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف والمعطوف
عليه على عكس لا فالمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد لهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم
النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف فمعناها بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد ايضا في
حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي لا غير مستعملة بعينه فان كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لا انه
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على

الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإثبات فبعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** ألا وأما وها يصدر بها الجملة كلها
لئلا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد
قائم وأما إنك قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من المفردات على أسماء الإشارة لئلا
يغفل المخاطب عن الإشارة التي اشتمل عليها اسمها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان و
هؤلاء **حروف النداء** يا أعمها استعمالا لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وأيا وهيا للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كأنه أراد بالقريب ما
عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط أيضا فإن القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب
من غير زيادة وله كلمة أي وإلى أقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد
فإنه لم يذكر له مرتبتان في القريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب **حروف الإيجاب** نعم وبلى وإي بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل
وجير وإن بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه
تسميتها بحروف الإيجاب فنعم مقررة لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان
أو خبرا فهي في جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في
جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد ويختص بلى بجواب الشر كقوله ألست بربكم أي أنت ربنا ولو قيل في موضع ههنا
نعم لكان كفرا فإن معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للإثبات
المستفاد من إنكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال أحد لزيد أليس لي عليك ألف
درهم فقال زيد نعم يكون إقرارا عند قوم نظرا إلى العرف من الإثبات بعد النفي وبلى مختصة بإيجاب
النفي يعني بنقض نفي المتقدم ويجعله إيجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو
في جواب من قال ما قام زيد بلى قد قام أو مقرونا به أي لنقض النفي الذي بعد ذلك

الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام الا انك
في غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا و
ذكر ابن مالك انه بمعنى نعم وهذا يخالف ما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي الاستعمال
الاصح القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب
والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالفتح والكسر وان
تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق المخبر كقولك اجل لمن اخبر او ان لمن اخبر فهذا الذي بعد
اولها بالثلاثة فلذلك اولي بهاب ومجاز ان تصديق الدعاء اي صحيح قول ابن الزبير لمن
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد
الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان
اللقاء اي نعم اللقاء شفاء المحب من جواهن فتبين ان هذا الوصفين لا ينافي ما ذكره المصنف من
كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة

وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي
نحو ما ان رايت بدا له ما ذا اتيت وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما
ان يجلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت

وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيراً نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو

والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كأن

ظبية تعطو إلى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرج

اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع أيّ نحو أيّاً ما تدعوا فله

الاسماء الحسنى ومع أين نحو أينما تجلس اجلس ومع إن نحو إمّا ترينّ من البشر احداً اخبار

كون تلك المذكورات مع ما شرطاً او لا [illegible] ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة

من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعمّا قليل ليصبحن [illegible] كما ان عمرو اخي وقلّت

زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها

نكرة والجر بعدها بدل منها ولا الكلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد اذ امرتك اي أن تسجد وقلّت زيادة

لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والغرض زيادتها التنبيه على

جلالة القضية بحيث تستغني عن القسم فيبني على ذلك في صورة نفي القسم وشذّت

زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حورٍ سرى وما شعر [illegible] ونحو الهلكة

جمع ما بين بها [illegible] واما ما واللام تقدم ذكرهما استدلالاً على ذكر

مواضع زيادتهما فلا حاجة الى تكريرها هنا [illegible] التفسيرية وهي لتفسير كل مبهم من

المفرد نحو [illegible] ابو عبد الله [illegible] كما تقول قطعت رزقه اي [illegible] وأن وهي

مختصة بما في معنى القول اي بفعل متضمن معنى القول [illegible]

[illegible] لا يقع بعدها صريح القول ولا [illegible] معنى القول فهي للتفسير في الاكثر [illegible]

للفظ مع صريح القول موقعاً نحو قوله تعالى وناديناه أن يا ابرهيم فقوله أن يا ابرهيم

تفسير لمفعول ناديناه المقدّر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا القول [illegible]

[illegible] الظرفية [illegible]

[illegible]

[illegible] ظرفية [illegible]

الظرفية [illegible]

[illegible] مصحح

اليه ان انت اي كتبت اليه شيئا هو انت فاخرج فان اعط ان انت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول ولم يفسر بها ما في قوله تعالى الا ما امرتني لانه معمول
لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان
اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف**
المصدر ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاولان اي ما و
ان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة فتجعلانها في تأويل المصدر
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو
قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصهما بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما
وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك
او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر تقدير المصدر قدر الكون نحو اعجبني ان
هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا المشددتين ولولا
ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيجب تقديمها لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويليها الفعل في بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا ولولا تضرب
زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ و
اللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حروف

حرف التوقع والتقريب

وقد تسمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه تضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي بعضها الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لتضمنهما لما فيه من الدلالة على احد انواع الكلام كالامر و تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان خبرها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا في الصدر فيها باعتبار استعمالها في مواضع لا يستعمل فيها هل اكثر من تصرف هل فتقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل فلا تقول هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان المنكر بعضربك زيدا وهو غير مستحسن وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف بعدها بخلاف

الهمزة فانها قوية فيه فتقول ازيد عندك ام عمرو ويجعل الهمزة مع ام المتصلة
عاملا لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد علم المستفهم ثبوته فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام والاحرى بهذا النسب اولى وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال
آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو
وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها

حروف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
في المضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي حتما
اما ان فللاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرام لك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربتني ضربت
ولو تضربني ضربتك بعينه والمعنى لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب لك
ايضا فيه وقد استعمل لو كان في المستقبل كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وبعض الائمة على انها
فانها موضوعة لتعليق حصول مضمونها في الماضي بحصول مضمون مدخولها فرضا مما قد كان في الماضي
كان منتفيا فيه قطعا فيلزم انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مفروضا فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام بسبب انتفاء المجيء في زعم المتكلم واستدلالا وهذا المعنى هو الا
المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو فيها لتعليل انتفاء الفساد

ليعتقد الا انه يدل على ان انتفاء الشيء معلوم فيلزم انتفاء المقدم من هذا الاستعمال

في نوع الشعار ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وحاصله عكس المشهور وقد تبين بما ذكره

معنى يقصد به المتكلم الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وعلى المعنى

المشهور لا يستقيم ابداً لعدم انتفائين معلوم من الامر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

استدلال فانا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك لم نقصد ان نعلم المخاطب انتفاء المجيء ان انتفا

الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدنا ان نعلم ان انتفاء الاكرام

مستند الى انتفاء المجيء وههنا استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء بربط

ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود

الاكرام فانه اذا استلزمه الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ولو ما

ايه انه يلي لو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين

استجارك فاجره ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فحذف وانفصل ضمير

بانهما اما علامة الفعل يحذف ويفسر فيما الظاهر مرات المفعول ومرات ان فلانه

كان يجيء متصلا تمثيلا للحذف الفعل حتى ينفصل ابدا ولو لم تاكيد الفاعل

الفعل المحذوف لان تقدير الفعل والفاعل بعده يعني حذف الفعل وحده ومن ثمة

صح حمل الرفع الفعل بعده مثل بدل المحذوف فعلها اذا بالفتح لا بالكسر لانه

لما وقع موصولا فاعلا للفعل المقدر بدلو الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا

المكسورة ومثل انطلقت بالفتح اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يلو ان

يقع خبر منطلق لانه الاصل خبر بدليل لانه الاولى يكون اه مثل المذكور وموضع اسم الفاعل

كالعوض من الفعل المحذوف مثل لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق ولما كان

كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر ولان لكونها فانه على معنى التحقيق والثبوت

توسط بين ثبت المقدر ههنا هو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر له عوض عنه

من حيث اللفظ فلم يكن شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان
غير مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موقع الخبر كقوله
تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل في موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في الكون طرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل
فيه ادوات الشرط لفظا لئلا يلغو الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في
جواب وكان الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط جميعا اذ يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا او ان لم تأتني مثال الماضي معنى
لاكرمنك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف
وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد في هذا
المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير

٢٨٩

ترتيب اللف وباعتبار الثاني على ضرب تعقيب فهو كل من المثالين يقع موقع المعنى الذي له
احتمالين بحسب اعتباريه بخلاف النظم الاول فانه لم يحمل عليه اي على تعقيبه تحمل عليه وان كان
رعاية يكون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد ان يختار المثال
بالمثال المبعد للاحتمال الذي يغلب تقديم اللفظين على ثبوتهما من حيث تنبيها بكل من القسم
كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرا كما سوف تقف في نية الكلام فلزم في الشرط الذي بعد المفرد
كان يكون جواب القسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ملغى لا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون واولى برفعه وجوبا نحو وقد
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ملغى
وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكريرها وقد يترك
ذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فانه يقابل اما المذكور ههنا ضمنا كانه
قال واما الذين في قلوبهم ايمان ولا زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في خبرها اي
جزء فائها وحذف اما لا يتحقق الفاء اي بقاء جزئها شيء وكان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
او كان معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد
سواء ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف او لا لكنها مطلقا مسوّغة مطلقة
عن تقديم ما في حيّزها فيجوز التقديم ويمنعه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء وقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء لفظا
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
المازني ان كان ما توسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن اما كالمثال
المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان
لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر
وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا يعني الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق ثم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما
زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما يتمشى على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وعلى تقدير
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة

مفعولا

منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه ضعيف مع انه يوهم جواز اما زيد
فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المصنف بما
يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبة لظهور مثله كونها مرفوعة لكنها **حروف**
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ردعا
له عن هذا الكلام كما تقول مقدرا بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اي لا اجابة لك الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمفعول بحقيق معنى احد ايهم كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم يكون لفظه كلفظة كلا
الذي هو حرف فلمناسبة معناه المعنى لانك تردع المخاطب عما يقول فتثبت ضده لكن
الغالب انه حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فرعوا ان المفعول بحقيق مفعول المجلة
كالمفعول بان فلم تخرجه ذلك من الحرفية تاء التانيث الساكنة الى المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب وفي الفعل البناء
فتنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته الاسم الحرف
الاخير لما لحقها فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت مخير
بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفي هوامش الحاق تاء التانيث بحث يحرر على الصفحة الاولى
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت هنا لتعلقها من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع في جمع المذكر
المؤنث فمثل الحاق التاء في الفعل ان يقع قبل الاسناد ضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة في غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا

يلزم الاضمار بعد الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها والقايلة في مثل هذا الابدال انما تحت بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر
المبتداء المؤخر والغرض كون الجنس بهما **التنوين** في الاصل مصدر نونت اي ادخلته
نونا فسمي بها بتنوين الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى
الحدوث ولهذا سمي سيبويه بالمصدر بعدنا وهو في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا
ينتقض بها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهنا منذ نون من قد لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فانها هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها
وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت في آخر الكلمة حركة
فلا فائدة في ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر هو الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
في نحو رعشن وضيفن فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض
للمعروض وليس نونهما كذلك بل لحوقها بالحركة لاجل هذا الغرض وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم امكن لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف ونحو صه لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة و
النكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فان قولنا التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه اضافة بما على آخر كيومئذ
الكلمة

لم يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة للتخفيف الحقوها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وغاشيتئذ جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم
وعوضت بكل ما اضيف بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء في علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم
ولم يسبقها التقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها التقابل وتوهم بعضهم
انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سمي بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكن لزال للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما
كان علما كعرفات والتنوين لعوض لعدم مساعدة المعنى والتنوين الترنم لوجوده
في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون المقابلة لانه لا معنى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع بعض الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد به من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا لحوقه اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف الكلمات الواقعة في اثنائها
جائز ايضا كما نشاهده من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا يختل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو انما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من
الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ويلحق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاق به كما في قول
الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن في روي هذا البيت باء وصل
باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند العرب نون التنوين واما ملحق القافية المقيدة في
ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها و

امتناع الامتداد او لانه لتقريب هنا الحركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليستمر فيه الصوت

كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية

في هذا البيت القاف فانه ساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر

الحق بها النون بمثل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو

التجاوز عن الحد فقد تجاوز البيت بالحرف هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند

التقطيع ولمثل القسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى

الغالي بل هو موضوع لغرض الترنم لان معنا الترنم كان بحرف الذي هو موضوع لغرض

التركيب لا بازاء معنى الغالي ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من افراد

الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح وباقي التنوينات الحرفي اعتبار الوضع

بعضها اسما لانا لما ... التنوين وجوبا من العلم الكونه موصوفا بابن حال الكون الابن

مضافا الى العلم نحو جانبي زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما

موصوف والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف

الف ابن وكذلك الحكم للبنت في قولهم هند بنت فلان لان كلمة ابن علم وبعلم متنادا كان

صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين

من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وفي العلم غير موصوف لانه لا يحذفها اذا لم يكن الابن

صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا

الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد حتما خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة

مفتوحة لثقلها او خفة الفتحة مع عدم الالف الا في مع الف التثنية نحو يضربان والفاصلة

الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها مكسورة حينئذ لشبهها بنون

التثنية تختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في معنى الامر نحو اضربن بالتخفيف

وامثلته بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب في الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقل مجيء نون التاكيد في النفي فلا يقال لا تضربن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولم يجيء نون التاكيد في مثبت القسم
اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد الفعل بامر منفصل ثم يؤكد
القسم فضلا ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد حصول التاكيد في قوله لم تات اشارة الى
ان زيادة نون التاكيد عقيبنا على مثبت القسم غير لازم بل يجوز تركه بناء على نون التاكيد
مثل انا نفعلن في الشرط المؤكد بما فانه لما اكد بما يحتمل تاكيد الفعل ايضا بالنون
نشفق ليعمل ... وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في جمع المذكر
هو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لم يحذف الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة انه لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر وفي جمع المخاطبة
وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ولثقل الياء بعد الكسرة
قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من جمع المذكر وجمع المخاطبة وهو
الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر انما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فلا يصح قوله في التثنية
وجمع المؤنث الف بان قولهما بان نحو ما يدل الاستثناء منه فقوله في المثنى احترازيات باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد ولو قيل بان في جمع المؤنث بزيادة الالف لئلا يفتقد ومن الجمع وقبل
نون التاكيد لئلا تجتمع ثلاث نونات نون الثبات واليد عليهما في التثنية وجمع المؤنث
التي خفيفة لم يقم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين

على غير حدّه وبجعله مفتقرًا كما في الوقف ولم يعتبر ضعف عند الأكثر ومع ألف النون
لتثقل الخفيفة في غيرهما أي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز أي وأما جمع المذكر وغيرها
الغائبة كالمنفصل أي كالكلمة المنفصلة يعني يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء أو تحريكهما ضمًّا وكسرًا وغرضه من هذا الكلام بيان أحكام الفعل
الآخر عند إلحاق النون بها ومعنى كلامه أن النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع
غيرهما أي غير ما ذكر أي مع ضمير بارز فهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا وارموا
والواحدة المؤنثة نحو اغزي وارمي واخشي وأما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ بأن تحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ بإلحاق تحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما تضمها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل ويكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة فتقول
اخشينّ كما في اخشي الرجل فإن لم يكن الضمير بارزًا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فكالمتصل أي فالنون كالكلمة المتصلة يعني بها ألف التثنية فتقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ
اللام تفتح فيها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمّة أي لأجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال لن ترينّ هذا مثال للغير البارز لأنه
تحركت العين بالفتح كما يفتح مع المتصل فيقال هل ترينّ مثل هل ترى بإسقاط النون الجمع لحاق نون التأكيد
ومثل الواو كضمها في ترون القوم هذا مثال لما فيه بأن يضم لأجل النون في هل ترنّ مثل هل ترى
الياء أنت الياء وكسرها كما يقال أمّ ترينّ الناس هذا مثال لما فيه بأن يكسر لأجل النون واغزونّ
عطف على هل ترين لا على ترين ومن ثمة قيل اغزونّ بتحريك الواو المفتوح ما قبلها كما مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم واغزنّ في اغزي
بحذف الياء المكسور ما قبلها كما في اغزي القوم وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب

نحو يفيها الواقع في كتاب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل بعضها

لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي

الملاقاتها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول

الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون

الخفيفة لملاقاتها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولو

لا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما حركوا التنوين فرقا

بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم

اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما المحقق به تخفيفا

اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت

الخفيفة باضربوا واضربي وقلنا اضربن واضربن بحذف الواو والياء فاذا وقفت

عليهما وجب ان نرد المحذوف وقلنا اضربوا واضربي بخلاف التنوين فانه لا يرد

ما حذف لاجله لان التنوين الازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل للازم

مزية بابقاء اثره على ما الجر بلا ازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقوله

فاضربن اضربا فتشبهها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا انضم او

انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير ومررت بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا

خيرا ولا تلحقونا من تبعته شرورنا ضيرا واجعل نونات نفسنا خفيفة كانت

ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالفنا في باب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل

على من كلمته شفاعته في محو رغام الضلالات كافية وعن تخفيف اسقام

الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه فقد استتم

من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الله الحزين

الفناء وفقه الله في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض

ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين

وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين

قد تم هذا الكتاب المسمى في شرح جاء على بد افقر العباد **محمد كاظم** ابن

المرحوم الحسين التبريزي في اليوم الثاني عشر من شهر من سبع الثلاث من

شهور سنة ١٢٠٩ وطبع في دار الطباعة المخصوصة للعلماء

قدوة صاحب الشرف الاصيل والاجر الجزيل خير الحاج

الحاج ابرهيم ولد احمد اقا التبريزي عفى الله

لهما ولمن اهتم في اتمام هذا الكتاب

من الطابع وعملة الطبع وصلى

الله على محمد وآله

اجمعين

موضوع	صفحه
خطبة الكتاب و معنى الكلمة	۲
اقسام الكلمة	۵
الأسم	۸
خصوصيات الأسم	۱۰
انواع اعراب الأسم	۱۴
اسم غير المنصوف	۲۰
المرفوعات	۴۰
مبحث التنازع	۴۵
معغول مالم يسّم فاعله	۴۸
المبتداء و الخبر	۵۰
المنصوبات	۶۲
المفعول المنطق	۶۳
المفعول به	۶۷
المنادى	۶۸
توابع المنادى	۷۹
المفعول فيه	۹۰
المفعول له	۹۲
المفعول معه	۹۴
لحال	۹۵
لتّميز	۱۰۲
لمستثنى	۱۱۰
خبر كان و اخواتها	۱۱۸

لاء النّافية للجنس	١٢٠
وجوه لا حول و لا قوّة	١٢٢
خبرما و لاء مشبهّتين بليس	١٢۶
المجرورات	١٢۶
المضاف اليه	١٢٨
التّوابع	١٣٨
العطف	١۴۵
التّأكيـــد	١۴٩
البدل	١۵٢
عطف البيان	١۵۵
الضّمير	١۵٨
اسماءالأشار	١۶۶
الموصول	١۶٩
اسماءالأفعال	١٧۴
الأصوات	١٧۶
المركّبات	١٧٧
الكنايات	١٧٩
المعرفة و النّكرة	١٩٠
اسماء العدد	١٩٣
المثنّى	٢٠١
المجموع	٢٠۵
اسم الفاعل	٢١١

اسم المفعول	۲۱۴
الصفه المشبّهة	۲۱۵
اسم التفضيل	۲۱۹
الفعل	۲۲۸
فعل مالم يستم فاعله	۲۴۳
المتعدّی و غير المتعدّی	۲۴۵
افعال القلوب	۲۴۶
افعال الناقصة	۲۵۰
افعال المقاربة	۲۵۵
فعل التعجّب	۲۵۹
افعال المدح و الذم	۲۶۰
الحرف	۲۶۲
الحروف المشبّهة بالفعل	۲۶۹
حرف العطف	۲۷۶
حروف التنبيه و حروف الندأو حروف الأيجاب	۲۸۱
حروف الزيادة	۲۸۲
= المصدر و حروف التحضيض	۲۸۴
= التوقّع و التقريب	۲۸۵
= الشرط	۲۸۶
حرف الردع	۲۹۱
التنويـــن	۲۹۲
الترقّم و المقابلة	۲۹۳

نـــونی الّتاکید ۲۹۴

کتبت فهرس الکتاب و اسئل اللّه التــوفیق لطبعة و نشره و مـــــــن القارئین الکرام الّدعالی و لو الدیّ

محمّد تقی بقائی گلــپایگانی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی